



EuroMed Rights
EuroMed Droits
الأورو-متوسطية للحقوق

الجمعية العامة الحادية عشرة للأورو متوسطية للحقوق

بروكسيل، 22-24 في يونيو/ حزيران 2018

برنامج العمل 2018-2021
المطروح للتصويت على الجمعية العامة

والاستراتيجية الأساسية

1. العمل الإقليمي

1.1 المجالات التمكينية لعمل المجتمع المدني

2.1 حماية حقوق المهاجرين واللاجئين

3.1 الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

4.1 حقوق النساء والمساواة بين الجنسين

2. العمل الوطني

1.2 المغرب/ الصحراء الغربية

2.2 الجزائر

3.2 تونس

4.2 مصر

5.2 سوريا

6.2 إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة

7.2 تركيا

3. حول الشؤون المنهجية والتنظيمية

1.3 حول التماسك الداخلي

2.3 حول الرصد والتقييم

3.3 حول إدماج مفهوم النوع الاجتماعي

استراتيجية الأورومتوسطية للحقوق**للأعوام 2018-2021****مقدمة**

1. خلفية الأورومتوسطية للحقوق ورسالتها وقيمها

2. استجابة الأورومتوسطية للحقوق للتحديات المتصلة بحقوق الإنسان في المنطقة

القسم 1: العمل الإقليمي للأورومتوسطية للحقوق

1.1 المجالات التمكينية لعمل المجتمع المدني

2.1 حماية حقوق المهاجرين واللاجئين

3.1 الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

4.1 حقوق النساء والمساواة بين الجنسين

القسم 2: النهج القطري المعتمد من قبل الأورومتوسطية للحقوق

1.2 المغرب والصحراء الغربية

2.2 الجزائر

3.2 تونس

4.2 مصر

5.2 سوريا

6.2 إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة

7.2 تركيا

القسم 3: أساليب العمل والشؤون التنظيمية

1.3 أساليب العمل

2.3 الشؤون التنظيمية

برنامج عمل الأورومتوسطية للحقوق للأعوام 2018-2021

جرى إعداد برنامج العمل هذا بالاستناد إلى الاستراتيجية الملحوظة للفترة 2018-2021 المرفقة بهذه الوثيقة والتي كانت موضع مشاورات مع أعضاء الشبكة. وبالاستناد إلى هذا البرنامج، سوف تعتمد اللجنة التنفيذية في اجتماعاتها بناءً على اقتراح تقدمه الأمانة العامة، خطط الأنشطة السنوية المفصلة موائمةً بين الموارد المالية المتوفرة و عقود الجهات المانحة.

ينقسم البرنامج إلى ثلاثة أقسام: يقدم القسم الأول منه وصفاً للأنشطة الإقليمية للأورومتوسطية للحقوق أما الثاني فيعرض الأنشطة على المستوى الوطني. ويتناول القسم الثالث منهجية الأورومتوسطية للحقوق وتنظيمها بما في ذلك كيفية تخطيطها لتعزيز التكامل بين مختلف أجزاء عملها.

1. العمل الإقليمي

يبين هذا الفصل كيف سوف تستجيب الأورومتوسطية للحقوق لأربعة شواغل رئيسية مرتبطة بحقوق الإنسان تتصف بها المنطقة الأورو-متوسطية وأبرزها تقلص المجالات المتاحة / المجالات التمكينية لعمل المجتمع المدني؛ حقوق اللاجئين والمهاجرين؛ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛ وحقوق النساء والمساواة بين الجنسين. بالإضافة إلى معالجة هذه المسائل، سوف تنظم الأورومتوسطية للحقوق حلقات دراسية إقليمية داخلية تبعاً حول مسألتي العدالة ومحاربة كافة أشكال التمييز والهدف منها هو التفكير في النهج الذي سوف تتبعه الأورومتوسطية للحقوق إزاء مجالي التدخل المذكورين.

1.1 المجالات التمكينية لعمل المجتمع المدني

سوف يتبع هذا النشاط مسارين. سوف يركز المسار الأول على أعضاء الأورومتوسطية للحقوق وشركائها

- رصد وضع المجتمع المدني والمجالات المتاحة لعمله
- إدماج هذه المسألة في كافة مجموعات العمل ومجموعات التضامن مع ضمان معالجتها في كافة اجتماعات هذه المجموعات
- إصدار الإحاطات وصحائف الوقائع والبيانات متى كان ذلك مناسباً
- تنظيم اجتماعات خاصة بالدعوة وإيفاد بعثات دعوية حينما يكون لها قيمة مضافة على العمل الجاري
- السعي إلى الحفاظ على مكان آمن للمدافعين عن حقوق الإنسان والمدافعين عن حقوق النساء الذين يحتاجون إلى تغيير مؤقت لمكان إقامتهم
- تنظيم حلقة دراسية إقليمية واحدة تهدف إلى تبادل الخبرات بين أعضاء الأورومتوسطية للحقوق وتطوير أنشطة مشتركة
- صبّ محصلة هذه الأنشطة في المركز الإقليمي لمنظمات المجتمع المدني

أما المسار الثاني فيتعلّق بالمركز الإقليمي لمنظمات المجتمع المدني.

سوف تضطلع هنا الأورومتوسطية للحقوق بدور رياديّ فيما يتعلّق بمجموعة واسعة من الأنشطة الآيلة إلى توسيع المجالات المتاحة لعمل المجتمع المدني. سوف تقترح مساهمات سياسية مستمدة من عملها وتعزّز مشاركة أعضائها في الأنشطة التالية:

- عشر حلقات عمل إقليمية على مدى ثلاث سنوات ضمن مجالات الاهتمام التالية: (1) الحوكمة (2) الأمن ومكافحة العنف، (3) الهجرة و(4) التنمية الاقتصادية والحوار الاجتماعي، مع كفالة إدماج مفهوم النوع الاجتماعي في كامل مراحل العملية.
- حلقة دراسية إقليمية جنوبية واحدة حول السياسات تتطرّق إلى سياسات الاتحاد الأوروبي المرتبطة بالمواضيع الأربعة
- منتدى مدني واحد في السنة في بروكسيل يهدف إلى التحوار مع أصحاب القرار في الاتحاد الأوروبي وإلى تعزيز التنسيق في صفوف المجتمع المدني بالنسبة لسياسات الاتحاد الأوروبي
- تقديم الدعم المالي للاجتماعات الوطنية المرتبطة بالمواضيع ذات الأولوية بالنسبة للمركز الإقليمي
- سوف يتولّى كذلك المركز الإقليمي لمنظمات المجتمع المدني إنشاء منصة إلكترونية إقليمية لمجموعات المجتمع المدني وصيانتها

كما سوف تروّج الأورومتوسطية للحقوق لما مؤداه أنّه من شأن المركز الإقليمي أن يزيد من حماية الأعضاء والشركاء المعرضين للخطر إذ سوف تسعى إلى ضمان دعوتهم إلى اجتماعات المركز معزّزةً بذلك حمايتهم عبر نيلهم اعتراف رسميّ.

وسوف تشجّع الشبكة الأعضاء الذين يبدون اهتماماً خاصاً بمتابعة عملية المركز ومسألة تقلّص المجالات المتاحة للمجتمع المدني، على تشكيل مجموعة في الغرض. وأخيراً وفي سياق المركز سوف تعزّز أفضل الممارسات بناءً على الخبرة التي اكتسبتها من الحوارات على المستوى الوطني، على الأخصّ في تونس والمغرب.

وسوف ترمي الشبكة في أنشطتها إلى تحقيق النتائج التالية:

- زيادة قدرة أعضاء الأورومتوسطية للحقوق على معالجة مسألة "المجالات التمكينية لعمل المجتمع المدني/ تقلّص المجالات المتاحة على المستويين الوطني والإقليمي معالجة أعضاء الأورومتوسطية للحقوق لمسألة "المجالات التمكينية / تقلّص المجالات المتاحة بصورة منهجية ضمن سياق أورو- متوسطي
- إيلاء الاتحاد الأوروبي وغيره من أصحاب القرار الحكوميين على المستويين الإقليمي والوطني، اهتمام بشواغل الأورومتوسطية للحقوق وأعضائها.
- زيادة إمكانية وصول أعضاء الأورومتوسطية للحقوق وشركائها إلى شبكات أخرى للمجتمع المدني في المنطقة
- إفساح مجالات آمنة تمكينية جديدة لعمل المجتمع المدني وإرساء الحوار مع السلطات

تتوقّع الأورومتوسطية للحقوق أن تكون الآثار كالاتي:

- زيادة التنسيق بين أعضاء الأورومتوسطية للحقوق وشركائها بشأن الأنشطة المرتبطة بمسألة تقلّص المجالات المتاحة للمجتمع المدني

- تصدّر مسألة تقلص المجالات أجندة الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء الرئيسية على المستويين الإقليمي والثنائي
- التخفيف من الضغط على أعضاء الأورومتوسطية للحقوق وشركائها أو البقاء بعيداً عن ممارسته
- إرساء مجالات تمكينية جديدة لعمل المجتمع المدني وللحوار مع الاتحاد الأوروبي والسلطات الوطنية

2.1 حماية حقوق المهاجرين واللاجئين

سوف تبقى مسألة حماية حقوق المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء أحد مجالات حقوق الإنسان التي تشكّل موضع جدل في المنطقة في الثلاث سنوات المقبلة. وتصدياً للتحديات الناشئة عن هذا المجال، سوف تقوم الأورومتوسطية للحقوق بـ:

- مواصلة تطوير عمل مجموعة الهجرة واللجوء كقطب للموارد ومساحة للتعلّم المتبادل لغرض تنفيذ استجابات استراتيجية وفتية ومهنية وتوفيرها لأصحاب القرار في المنطقة الأورو-متوسطية بشأن السياسات ذات الصلة بالهجرة واللجوء
- المساهمة في تطوير عملية التشبيك بين منظمات المجتمع المدني في منطقة شرق المتوسط وجنوبه بحيث تتمكن من توفير الاستجابات المشتركة لسياسيات الاتحاد الأوروبي حول التنقل وإدارة الحدود والمساءل المرتبطة باللجوء، وحينما تشكّل إدارة الحدود والآليات ذات الصلة خطراً على حقوق اللاجئين والمهاجرين
- وضع أدوات وتدريبات وموجزات سياساتية للمجتمع المدني حول سياسات البعد الخارجي للاتحاد الأوروبي في مجال الهجرة واللجوء، من قبيل الشراكات الأوروبية المتعلقة بالتنقل واتفاقات إعادة القبول ومسألة "البلدان الآمنة"
- القيام من خلال إيغاد بعثات واتخاذ إجراءات عاجلة، بتسليط الضوء على الأوضاع التي يكون فيها اللاجئون والمهاجرون أو منظمات المجتمع المدني المدافعة عن حقوقهم، عرضةً للخطر بسبب السياسات الحكومية التقييدية
- الحفاظ على مجموعة عملها حول الهجرة واللجوء في تونس وتوطيد مجموعة مماثلة في المغرب وذلك من خلال التعاون الوثيق مع أعضائها وشركائها المحليين
- الترويج للمبادرات دون الإقليمية المشتركة للمجتمع المدني في شمال أفريقيا حول مسائل مثل عمليات صدّ المهاجرين قسراً، والاستجابة بصورة جماعية لسياسات الاتحاد الأوروبي المؤثرة على المنطقة.
- تعزيز التشبيك دون الإقليمي بين الأعضاء والشركاء الأتراك والأردنيين واللبنانيين من خلال حلقات عمل منتظمة

سوف ترمي الأورومتوسطية للحقوق في أنشطتها إلى تحقيق النتائج التالية:

- تمكين أعضاء الأورومتوسطية للحقوق من وضع عملهم في إطار إقليمي أوسع مع زيادة قدرتهم على معالجة مسألة حماية المهاجرين واللاجئين على المستويين الوطني والإقليمي
- قيام الأورومتوسطية للحقوق وأعضائها بصياغة سياسات مشتركة حول حماية المهاجرين واللاجئين يكون لها تأثير على المنطقة ضمن المجالات ذات الأولوية المُدرجة أدناه

- تعزيز العمل الشبكي دون الإقليمي بين منظمات المجتمع المدني في شمال أفريقيا حول قضية صدّ المهاجرين واللاجئين وفيما يتعلق بالاستجابات المشتركة إزاء سياسات الاتحاد الأوروبي
- تصبّح منظمات حقوق الإنسان المدافعة عن حقوق اللاجئين في الأردن ولبنان وتركيا مستقلة بفضل العمل الشبكي إضافة إلى اكتسابها القدرة على اتخاذ إجراءات والتحرّك بشأن المبادرات الوطنيّة والإقليميّة التي تؤثّر على حقوق اللاجئين وطالبي اللجوء
- قيام منظمات حقوق الإنسان في تونس والمغرب تبعاً بتوفير مدخلات مشتركة للحوارات مع الاتحاد الأوروبي والممثلين الحكوميين بشأن الاجراءات الوطنيّة والثنائيّة التي تؤثّر على حقوق اللاجئين وطالبي اللجوء
- إيلاء أصحاب القرار اهتمام بتوصيات الأورومتوسطيّة للحقوق وأعضائها ضمن المجالات ذات الأولويّة المدرجة أدناه

تتوقّع الأورومتوسطيّة للحقوق أن تكون الآثار كالتالي:

- زيادة استجابة منظمات المجتمع المدني بشكل جماعيّ ومنسق لسياسات الاتحاد الأوروبي والسياسات الوطنيّة بشأن الهجرة واللجوء ضمن نطاق المنطقة الأورو-متوسطيّة وعلى المستويين دون الإقليمي والوطني
- استشارة أعضاء الأورومتوسطيّة للحقوق وشركائها بانتظام على المستويات الإقليميّة ودون الإقليميّة والوطنيّة بشأن المسائل المرتبطة بحماية المهاجرين واللاجئين
- تعديل السياسات التي تتعارض وحماية حقوق الإنسان فيما يتعلق ببعض البنود التالية: اتفاقيّات إعادة القبول، وثائق السفر الصادرة عن الاتحاد الأوروبي، قوائم البلدان الآمنة؛ التشريعات الوطنيّة التي تجرّم عمليّات المغادرة غير المصرّح بها؛ آليّة الشكاوى حيال الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود (فرونتكس)

3.1 الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة

سوف تشكّل الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة مجالاً رئيسياً للتنمية بالنسبة للشبكة على مدى فترة الثلاث سنوات اللاحقة وسوف تشرك أعضاء وشركاء جدد في عملها في هذا المضمار.

سوف تنشئ الأورومتوسطيّة للحقوق مجموعة عمل إقليمية يُعهد إليها:

- وضع الأطر المرجعيّة، ورصد ورقات السياسات القائمة على البحث وصياغتها والتي تسلّط الضوء على مدى تأثير اتفاقات الاتحاد الأوروبي ومفوضاته في مجال التجارة الحرّة على قدرة البلدان على انتهاج سياسات اجتماعيّة تحترم الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة
- وضع توصيات وتنظيم بعثات دعوة تستهدف الاتحاد الأوروبي (بصورة خاصّة المديرية العامّة للتجارة) وحكومات بلدان جنوب المتوسط المُنخرطة في محادثات عميقة مع الاتحاد الأوروبي بشأن التجارة الحرّة أو البادئة في إجراءاتها، وفي المقام الأوّل الأردن وتونس والمغرب
- تنظيم حلقات عمل لمنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال تعزيز الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة، تهدف إلى مواصلة دعم أدوات المجتمع المدني (تونس) أو استحداثها (المغرب والأردن) من أجل رصد تأثير اتفاقات التجارة الحرّة على السياسات الاجتماعيّة ومناقشته.

سوف ترمي الأورومتوسطية للحقوق في أنشطتها إلى تحقيق النتائج التالية:

- تمكين أعضاء الأورومتوسطية للحقوق وشركائها المعنيين بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية من وضع عملهم في إطار إقليمي أوسع ومن معالجة مسألة حماية هذه الحقوق على المستويين الوطني والإقليمي
- تمكين منظمات المجتمع المدني في المنطقة من معالجة الاتفاقات والمفاوضات بشأن التجارة الحرة من منظور حقوق الإنسان

تتوقع الأورومتوسطية للحقوق أن تكون الآثار كما يلي:

- مواءمة مطالب المجتمع المدني في البلدان الشريكة في جنوب المتوسط مع مطالب المجتمع المدني في الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بمفاوضات الاتحاد الأوروبي وتنفيذ سياسات التجارة
- زيادة استجابة منظمات المجتمع المدني بشكل جماعي ومنسق لسياسات الاتحاد الأوروبي في مجال التجارة في البلدان الشريكة في جنوب المتوسط
- دخول الأورومتوسطية للحقوق وأعضائها وشركائها كشريك في الحوار بين المديرية العامة للتجارة التابعة للاتحاد الأوروبي وحكومتَي الأردن والمغرب
- قيام الاتحاد الأوروبي والسلطات التونسية بإجراء تقييم شامل للأثر حول اتفاق عميق وشامل للتجارة الحرة سوف يُبرم مستقبلاً مع تونس

4.1 حقوق النساء والمساواة بين الجنسين

سوف تستمرّ حقوق النساء والمساواة بين الجنسين كأحد مجالات الأورومتوسطية للحقوق ذات الأولوية.

سوف تقوم الأورومتوسطية للحقوق بـ:

- المضي في تطوير مجموعة عمل الأورومتوسطية للحقوق المعنية بحقوق النساء والمساواة بين الجنسين كمنتدى إقليمي للتبادل وتطوير السياسات بشأن حماية معايير اتفاقية سيداو وتعزيزها وكمنتدى للخبرات في مجال إدماج النوع الاجتماعي
- تطوير أدوات لدعم الأعضاء والشركاء بخصوص مسائل منها الدعوة من أجل مكافحة العنف ضدّ النساء والإفلات من العقاب عن العنف المرتكب لدى الهيئات الإقليمية والدولية المعنية
- تطوير دعم في إطار مجموعة العمل يستهدف منظمات المجتمع المدني المحلية بشأن مسائل أخرى ذات صلة بحقوق النساء والمساواة بين الجنسين حيثما يمكن تحقيق نتائج أي فيما يتعلّق بقوانين العقوبات والقوانين المدنية (بما في ذلك القضايا من قبيل قضية التساوي في الميراث وزواج المرأة المسلمة من غير المسلم)
- دعم النساء إضافة إلى منظمات حقوق النساء المعرضة للخطر أو مبادرات المنظمات العاملة على حماية حقوق النساء وتعزيزها وذلك من خلال إيفاد بعثات وإصدار بيانات وتنفيذ أعمال دعوة وتنظيم حلقات عمل
- الحفاظ على مجموعتي عمل حقوق النساء والمساواة بين الجنسين في تونس والمغرب والسعي إلى تطوير أوجه التآزر بين عمل النشطاء في مجال حقوق النساء في المنطقة المغربية
- رصد السياسات والمبادرات الخاصة بالاتحاد الأوروبي والمجلس الأوروبي والهيئات الدولية المعنية بمكافحة العنف ضدّ النساء ومحاربة الإفلات من العقاب والاضطلاع عند الاقتضاء بأعمال دعوة في هذا الإطار.

سوف ترمي الأورومتوسطية للحقوق في أنشطتها إلى تحقيق النتائج التالية:

- استجابة المجتمع المدني بشكل منسق و/أو جماعي للسياسات الرئيسية المرتبطة بحقوق النساء والعنف المسلط عليهن
- تزايد قدرة أعضاء الأورومتوسطية للحقوق وشركائها على وضع عملهم في إطار إقليمي أوسع مع تعزيز عملهم على المستوى المحلي لا سيما في مجال العنف ضد النساء والتشريعات التمييزية
- إيلاء أصحاب القرار اهتمام بتوصيات الأورومتوسطية للحقوق وأعضائها لا سيما فيما يتعلق بالعنف ضد النساء

الآثار المحتملة:

- زيادة استجابة منظمات المجتمع المدني بشكل جماعي ومنسق لسياسات الاتحاد الأوروبي والسياسات الوطنية المتعلقة بالعنف ضد النساء
- استشارة الأورومتوسطية للحقوق/أعضائها على نحو منتظم على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي والوطني بشأن المسائل المرتبطة بحقوق النساء والمساواة بين الجنسين
- تعديل أحكام قانون العقوبات وغيره من التشريعات على نحو يعزز حماية حقوق النساء بما في ذلك فيما يتعلق بالعنف ضد النساء
- تخفيف الضغط على النشطاء في مجال حقوق النساء أو الابتعاد عن ممارسته

2. العمل الوطني

يصف الفصل التالي أنشطة الأورومتوسطية للحقوق على المستوى الوطني. بالنسبة لأوروبا، سوف تتخذ الشبكة خطوات من أجل تعزيز حضورها على ساحة المجتمع المدني الأوروبي، عبر إنشاء فرقة عمل تنظر في الكيفية التي يمكن بها للأورومتوسطية للحقوق أن تتعاون على نحو أكثر انتظاماً مع منظمات المجتمع المدني وشبكاته في أوروبا بالاستناد إلى المواضيع الإقليمية ذات الأولوية.

فيما يتعلق ببلدان جنوب المتوسط، تعتزم الأورومتوسطية للحقوق التركيز على ثمانية بلدان، من الغرب إلى الشرق: المغرب، الجزائر، تونس، مصر، سوريا، إسرائيل/ فلسطين وتركيا. ولغرض تعزيز اتساق البرنامج، سوف تبذل الأورومتوسطية للحقوق قصارى جهدها من أجل دمج عملها الإقليمي المواضيعي مع عملها الوطني أو العكس بالعكس. بيد أنه يتعين عليها في الوقت عينه أن تتكيف مع الوضع القائم في فرادى البلدان ومع احتياجات أعضائها وشركائها بما أن ذلك قد شكّل عنصراً أساسياً في إنجاح عملية تنفيذ منهجيتها في مجال الدعوة والتشبيك.

1.2 المغرب/ الصحراء الغربية

دأبت الأورومتوسطية للحقوق على العمل بانتظام مع أعضائها وشركائها المغاربة منذ تأسيسها. والآن في السنوات المقبلة، سوف تنهض بعملها وتضع نهجاً أكثر انتظاماً. إذ سوف تقوم بـ:

- تعزيز حضور طاقم عملها في البلد
- تدعيم ثلاث مجموعات عمل مواضيعية حول مسألة إصلاح القضاء؛ مكافحة العنف ضد النساء قانوناً وممارسة؛ وتعزيز حقوق المهاجرين واللاجئين

- بناءً على ذلك، إجراء تقييم منتظم لنتائج التعاون بين الاتحاد الأوروبي والمغرب في خلال الأعوام الماضية وتقديم التوصيات بشأن أولويات الشراكة المستقبلية بين الطرفين
- تعزيز الحوار بين منظمات حقوق الإنسان والمؤسسات الحكومية والاتحاد الأوروبي وتعزيز فكرة إجراء حوارات ثلاثية الأطراف بين منظمات المجتمع المدني والاتحاد الأوروبي والحكومة المغربية
- دعم الأعمال التضامنية حيث يكون نشطاء حقوق الإنسان عرضة للخطر
- تيسير عملية تشبيك الجمعيات المغربية مع نظيراتها في تونس والجزائر حول مسائل من قبيل حقوق المهاجرين واللاجئين وحقوق النساء

سوف ترمي الأورومتوسطية للحقوق في أنشطتها إلى تحقيق النتائج التالية:

- إحداث مجالات وسياقات للتشبيك وتبادل الخبرات في صفوف منظمات حقوق الإنسان المغربية حول مواضيع الإصلاح القضائي وتعزيز حقوق النساء ومكافحة العنف ضد النساء وتعزيز حقوق المهاجرين واللاجئين
- تعزيز قدرات أعضاء الأورومتوسطية للحقوق وشركائها على وضع السياسات وتمكينهم من الاضطلاع بأعمال دعوة مشتركة من أجل تحسين إصلاح القضاء ومن أجل مسألة حقوق النساء والعنف المرتكب ضدهنّ وحقوق المهاجرين واللاجئين

نار كما يلي:

- تعزيز الدور الاستشاري للمجتمع المدني المغربي في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والمغرب فيما يتعلق بحقوق الإنسان وعملية إرساء الديمقراطية
- تعزيز تركيز الاتحاد الأوروبي والسلطات المغربية على مسألة احترام حقوق الإنسان في علاقاتهما
- تعزيز التركيز على إشراك المجتمع المدني في المفاوضات بين الاتحاد الأوروبي والمغرب

فيما يتعلق بالصحراء الغربية، نرجو منكم الاطلاع على وثيقة الاستراتيجية.

2.2 الجزائر

تؤمن الأورومتوسطية للحقوق بأنه من المهم مواصلة العمل التضامني المنهجي مع المجتمع المدني الجزائري الذي بدأته في عام 2009. وبالتالي، سوف تقوم بـ:

- تنظيم اجتماعات لمجموعات التركيز مع منظمات حقوق الإنسان والنشطاء في ها المجال المشاركين في الدعوة على المستوى الدولي، لغرض تبادل الخبرات
- الاضطلاع بأنشطة دعوة وتسهيل عملية توسيع اتصالات الأعضاء والشركاء الجزائريين مع أعضاء الأورومتوسطية للحقوق ومع المجموعات المهنية (النقابات العمالية والمحامين) ومجموعات المجتمع المدني في أوروبا بشأن المسائل المواضيعية من قبيل تقلص المجالات المتاحة للمجتمع المدني والحريات النقابية وحقوق النساء والعنف المسلط عليهم وحقوق المهاجرين واللاجئين والمساءلة الاختفاء القسري
- رصد الوضع المتعلق بحقوق الإنسان وتوثيقه من خلال تنظيم زيارات ميدانية والتعاون الوثيق مع الأعضاء والشركاء الجزائريين
- دعم المدافعين الجزائريين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر
- تيسير اتصالات الجمعيات الجزائرية بنظيراتها في تونس والمغرب حول مسائل تتعلق بحقوق المهاجرين واللاجئين وحقوق النساء، مع إيلاء اهتمام بمشاركة الشباب والنساء

سوف ترمي الأورومتوسطية للحقوق في أنشطتها إلى تحقيق النتائج التالية:

- إحداث المجالات والسياقات للتشبيك وتبادل الخبرات في صفوف منظمات حقوق الإنسان الجزائرية حول المسائل المرتبطة بالحرّيات العامّة بما فيها الحرّيات النقابية وحقوق النساء والعنف المرتكب ضدّهنّ وحقوق المهاجرين واللاجئين والمساءلة وعمليات الاختفاء القسري
- تدعيم قدرات أعضاء الأورومتوسطية للحقوق وشركائها في مجال وضع السياسات وتمكينهم من الاضطلاع بأعمال دعوة مشتركة من أجل تحسين عملية الإصلاح

تتوقّع الأورومتوسطية للحقوق أن تكون الآثار كما يلي:

- زيادة قدرة منظمات المجتمع المدني الجزائرية وتأثيرها من حيث الدعوة على المستوى الدولي إلى جانب زيادة توثيق انتهاكات حقوق الإنسان
- زيادة التشبيك والتعبئة الدوليين من أجل دعم منظمات المجتمع المدني الجزائرية وحمايتها
- إيلاء أصحاب القرار اهتمام بتوصيات منظمات المجتمع المدني الجزائرية

3.2 تونس

شكّلت تونس لفترة طويلة بلداً ذا أولوية بالنسبة للأورومتوسطية للحقوق وستبقى كذلك نظراً لاعتبار الأورومتوسطية للحقوق أنّه من المهمّ للغاية دعم دور المجتمع المدني في عملية الانتقال السياسي. وسوف يتمّ ذلك من خلال:

- توفير الدعم والمنصّات للتشبيك ووضع السياسات وتبادل الخبرات لطائفة واسعة من الأعضاء والشركاء
- استمرار دعم الحوار الثلاثي الأطراف بين المجتمع المدني والمسؤولين التونسيين (الحكومة والإدارة ومجلس نواب الشعب) والاتحاد الأوروبي حول مسألة إصلاح القضاء وحقوق النساء والشراكة من أجل التنقل بين الاتحاد الأوروبي وتونس والاتفاق الشامل والمعمّق للتجارة الحرّة
- توفير الدعم لشبكة منظمات المجتمع المدني في عملية تعزيز الحقوق الشخصية وحمايتها
- تطوير أنماط جديدة لتعزيز قيم حقوق الإنسان من خلال الفن
- اتخاذ مبادرات من أجل زيادة دعم منظمات المجتمع المدني خارج العاصمة
- إيفاء بعثات دعوة إلى البلدان الأوروبية الرئيسية لغرض مواكبة منظمات المجتمع المدني التي تدافع عن المهاجرين والحقوق الاقتصادية والاجتماعية.
- تعزيز التعاون وأوجه التآزر بين منظمات حقوق الإنسان التونسية والجزائرية والمغربية لا سيّما حول مسألة حقوق المهاجرين واللاجئين وحقوق النساء والمساواة بين الجنسين

سوف ترمي الأورومتوسطية للحقوق في أنشطتها إلى تحقيق النتائج التالية:

- الحفاظ على المجالات والسياقات المتوقّرة للتشبيك وتبادل الخبرات بين منظمات المجتمع المدني التونسي وتوسيع نطاقها وإدماج ممثلين من المناطق المهمّشة في تونس فضلاً عن النساء والشباب
- تقوية قدرات منظمات المجتمع المدني التونسي من أجل الاضطلاع بأعمال مشتركة فيما يتعلّق بأجندات حقوق الإنسان للعملية الانتقالية التونسية
- تحديد منظمات المجتمع المدني التونسي للمواضيع ذات الأولوية فيما يتعلّق بتعزيز حقوق الإنسان على الأجندة التشريعية للبرلمان الوطني وفي المفاوضات بين الاتحاد الأوروبي وتونس

تتوقّع الأورومتوسطية للحقوق أن تكون الآثار كما يلي:

- حفاظ منظمات حقوق الإنسان على دورها الرئيسي في التأثير على الأجندة الوطنية الخاصة بحقوق الإنسان والديمقراطية لناحية التشريعات وبناء المؤسسات والممارسات التشاركية.

4.2 مصر

شهدت مصر منذ عام 2013 عقبات هائلة فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان تهدد وجود المجتمع المدني المستقل ومن المرجح أن يستمر هذا الاتجاه السلبي على مدى السنوات الثلاث المقبلة مما يستدعي أن تواصل الأورومتوسطية للحقوق أنشطتها الحمائية. سوف تقوم الأورومتوسطية للحقوق بـ:

- تنظيم اجتماعات دورية لمجموعة التضامن من أجل المدافعين المصريين عن حقوق الإنسان ولغرض تعزيز التشبيك الدولي
- ضمان ترداد أصوات المدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات الحقوقية على المستويين الدولي والوطني عبر ربطها بالمنظمات والجهات المانحة الدولية التي يمكنها أن تقدم الدعم العملي
- تعزيز الترويج للتضامن الدولي والتوعية حول وضع المدافعين عن حقوق الإنسان بمن فيهم المدافعين عن حقوق النساء وحول البيئة التي يعملون فيها. وفي هذا الإطار، الاضطلاع بأنشطة إعلامية وتوثيقية تستهدف وسائل الإعلان الدولية
- تكثيف أنشطة الدعوة في بروكسيل وجنيف وبشكل خاص في البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وغيرها من الأماكن الهامة الأخرى ذات الصلة من أجل الإعلام عن الوضع القائم في البلد ودعوة الحكومات إلى التحرك
- تنسيق التدابير الحمائية الخاصة بالمدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات الحقوقية العرصة للخطر مع منظمات حقوق الإنسان الإقليمية/ الدولية الأخرى
- زيادة بعثات رصد المحاكمات العادلة لنشطاء حقوق الإنسان المعرضين للخطر وتعزيز مبادرات المساءلة عن جرائم حقوق الإنسان المرتكبة في مصر

سوف ترمي الأورومتوسطية للحقوق في أنشطتها إلى تحقيق النتائج التالية:

- إحداث مجالات وسياقات للتشبيك وتبادل الخبرات ووضع الاستراتيجيات المتعلقة بالمدافعين المصريين عن حقوق الإنسان، مع منظمات حقوق الإنسان الدولية بشأن مسألة الحفاظ على نشاط منظمات حقوق الإنسان في مصر وتعزيز قدرتها على العمل في السياق المصري/ الدولي.
- ترداد صوت المدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات الداعمة لهذه الحقوق على الصعيدين الدولي والوطني
- مراعاة أصحاب القرار على مستوى الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء وعلى الساحة الدولية لوضع منظمات حقوق الإنسان المصرية في علاقاتهم مع السلطات المصرية
- نقل عدد من نشطاء حقوق الإنسان المصريين إلى خارج مصر

تتوقع الأورومتوسطية للحقوق أن تكون الآثار كما يلي:

- استمرار منظمات حقوق الإنسان المصرية في ممارسة عملها داخل مصر وخارجها
- بقاء حقوق الإنسان كعنصر هيكلي في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومصر

5.2 سوريا

إنّ ضخامة أزمة حقوق الإنسان في سوريا وعدم الاحترام الكامل لحياة المدنيين وسلامتهم، يتطلبان اهتماماً متواصلاً من طرف الأورومتوسطية للحقوق في سوريا وأعضائها وشركائها. سوف تقوم الأورومتوسطية للحقوق بـ:

- الانخراط في حوار مع أعضائها وشركائها بشأن كيفية رسم مرحلة جديدة من الشراكة والدعم
- مواصلة دعم التشبيك بين مجموعات حقوق الإنسان السوريّة وبين هذه الأخيرة ومنظمات المجتمع المدني الأوروبيّة
- الاضطلاع بأعمال دعوة مع الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء من أجل تعزيز دور حقوق الإنسان والمساءلة والعدالة الانتقاليّة في الوضع القائم فضلاً عن دور سوريا المستقبلية

سوف ترمي الأورومتوسطية للحقوق في أنشطتها إلى تحقيق النتائج التالية:

- الحفاظ على المجالات والسياقات المتوقّرة للتشبيك وتبادل الخبرات ووضع الاستراتيجيات ذات الصلة بالمدافعين عن حقوق الإنسان وتعزيزها
- الحفاظ على قدرة منظمات حقوق الإنسان السوريّة وتعزيزها فيما يتعلّق بالمحافظة على أجندة المساءلة

تتوقّع الأورومتوسطية للحقوق أن تكون الآثار كما يلي:

- تحوّل منظمات حقوق الإنسان السوريّة إلى شريك متميّز للهيئات الدوليّة والإقليمية المنخرطة في تسوية النزاع في سوريا
- بقاء قضية المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وجرائم الحرب عنصر هيكليّ في تسوية النزاع ومحادثات السلام في سوريا

6.2 إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة

سوف تواصل الأورومتوسطية للحقوق على مدى الثلاث سنوات المقبلة أنشطتها حول سياسات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بإسرائيل وفلسطين. سوف تقوم بـ:

- مواصلة دعم أنشطة مجموعة عمل فلسطين وإسرائيل والفلسطينيين كمنتدى بالغ الأهمية للدعوة في مجال حقوق الإنسان بشأن سياسات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بإسرائيل وفلسطين
- تنظيم بعثات دعوة قائمة على البحوث تستهدف مؤسسات الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء
- مواصلة لقاءاتها السنوية حول الدعوة في مجال حقوق الإنسان لدى الاتحاد الأوروبي بالنسبة لأعضائها وشركائها الأوروبيين والعرب والإسرائيليين والفلسطينيين والاستمرار في التعاون مع المبادرات الأخرى
- دعم، حيثما يلزم، مبادرات التشبيك الجديدة في أوساط المنظمات المعنية بشأن المسائل الرئيسية ذات الصلة بالصراع الإسرائيلي-الفلسطيني (من قبيل المعتقلين الفلسطينيين، اللاجئيين الفلسطينيين، النساء الفلسطينيات، المحكمة الجنائية الدولية)
- السعي إلى الدخول عند الاقتضاء في مسارات إضافية في مجال الدعوة، على سبيل المثال أمام مؤسسات الأمم المتحدة، لا سيّما بشأن قضية المساءلة عن جرائم الحرب والجرائم ضدّ الإنسانية وسياسة الفصل/ التجزئة الإسرائيلية وحقوق المعتقلين
- دعم عمل الأعضاء والشركاء حول قضية التمييز ضدّ المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل وحول الأعمال التجارية وحقوق الإنسان وحول اللاجئيين الفلسطينيين

- رصد الوضع في كلٍّ من إسرائيل وفلسطين ضمن المجالات المواضيعية ذات الأهمية بالنسبة لها واتخاذ الاجراءات بشأن انتهاكات حقوق الإنسان بما فيها انتهاكات حقوق النساء
- دعم المدافعين عن حقوق الإنسان بمن فيهم المدافعين عن حقوق النساء عند تعرضهم لاعتداءات

سوف ترمي الأورومتوسطية للحقوق في أنشطتها إلى تحقيق النتائج التالية:

- منتدى إقليمي للدعوة خاص بالمجتمع المدني قادر على التأثير على المجتمع المدني وأصحاب القرار فيما يتعلّق بضرورة قيام الاتحاد الأوروبي والحكومات الأورو-متوسطية بوضع احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في صلب عملية تعزيز السلم والجهود المبذولة لوقف الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية

تتوقّع الأورومتوسطية للحقوق أن تكون الآثار كما يلي:

- بقاء المساءلة عن جرائم الحرب والجرائم ضدّ الإنسانية على رأس أجندة الاتحاد الأوروبي
- بقاء سياسة التجزئة والتقسيم التي تنتهجها إسرائيل شاغلاً أساسياً في علاقات الاتحاد الأوروبي مع إسرائيل/ فلسطين
- قيام إسرائيل بإطلاق سراح المعتقلين الفلسطينيين في سجونها

7.2 تركيا

دأبت الأورومتوسطية للحقوق على العمل بانتظام مع أعضائها وشركائها الأتراك منذ تأسيسها. ونظراً للانتكاسات الخطيرة التي تعرّضت لها حالة حقوق الإنسان، سوف تكثّف الأورومتوسطية للحقوق في السنوات المقبلة عملها في البلد. سوف تقوم بـ:

- تنظيم حلقات عمل مع نشطاء في مجال حقوق الإنسان وخبراء قانونيين وطنيين ودوليين من أجل استعراض وضع المدافعين عن حقوق الإنسان علاوة على التخطيط ووضع الاستراتيجيات بشأن اتباع نهج مشترك حيال الدعاوى الجارية المرفوعة ضدّهم
- إعداد مسح للدعاوى الراهنة المُقامة أمام المحاكم ضدّ الأفراد المدافعين عن حقوق الإنسان والمنظّمات العاملة في هذا المجال
- رصد بانتظام الامتثال لمعايير المحاكمة العادلة في الدعاوى المرفوعة ضدّ المدافعين عن حقوق الإنسان (من قبل مراقبين محليين ودوليين)
- حشد الاهتمام الوطني والدولي بشأن الدعاوى المُقامة أمام المحاكم والتحقيقات التي تجريها الشرطة
- تنظيم اجتماعات خاصّة بالدعوة تستهدف السلطات التركية والأوروبية

سوف ترمي الأورومتوسطية للحقوق في أنشطتها إلى تحقيق النتائج التالية:

- تعزيز حماية المدافعين عن حقوق الإنسان واستخدام حقهم في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي من أجل تسليط الضوء على الانتهاكات من خلال رصد الامتثال لمعايير المحاكمة العادلة
- تعزيز قدرة المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظماتهم على مواجهة الدعاوى القانونية
- إيلاء السلطات التركية والأوروبية اهتماماً بالتوصيات المقدمة عبر أنشطة الدعوة من أجل إزالة القيود العملية والقانونية المفروضة على عمل المدافعين عن حقوق الإنسان

تتوقع الأورومتوسطية للحقوق أن تكون الآثار كما يلي:

- تعزيز تنسيق مبادرات المجتمع المدني من أجل حماية المدافعين عن حقوق الإنسان من خلال رصد المحاكمات والدعوة
- إجراء متابعات دورية ومنهجية للدعاوى القانونية المُقامة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والتي تمثل خرقاً لمعايير حقوق الإنسان واستكمالها بانتظام
- رفع الوعي على المستوى الوطني والدولي بشأن الاعتداءات القانونية و/ أو البدنية المرتكبة بحق المدافعين عن حقوق الإنسان والتي تقيّد مجال عملهم

3. حول الشؤون المنهجية والتنظيمية

1.3 حول التماسك الداخلي

سوف تسعى الشبكة إلى معالجة التحديات التي واجهتها في خلال الثلاث سنوات الماضية والمتمثلة بزيادة الفصل بين أنشطة المشاريع القطرية والمشاريع الإقليمية مع محدودية إمكانية التفاعل فيما بينها مما حدّ من فرص التعلّم لدى الأعضاء التي يستفيدون منها من خلال انتمائهم إلى شبكة إقليمية.

سوف تنظّم الأورومتوسطية للحقوق في المقام الأول حلقة دراسية سنوية تدعو إليها المشاركون في مجموعات عملها الإقليمية والوطنية إلى جانب المنظمات الأعضاء غير المنتمية إلى أي مجموعة عمل. ويتمثل الهدف من الحلقات الدراسية في أن تكون بالدرجة الأولى بمثابة تجارب تعليمية يمكن استخدامها كمُدخّلات لعمل المجموعات أو العمل الخاص بالأعضاء أو كمجالات إنمائية شاملة لعدّة قطاعات في الشبكة. وسوف تتناول الحلقة الدراسية تبعاً (1) مسألة تقلص المجالات المتاحة / المجالات التمكينية للمجتمع المدني؛ (2) العدالة و(3) التمييز.

ثانياً، سوف تكفل الأورومتوسطية للحقوق تسمية المنظمات المشاركة في مختلف مجموعات عملها الوطنية لحضور مجموعات العمل المواضيعية الإقليمية وذلك بهدف تقوية الصلات بين الإطارين.

ثالثاً، سوف تسعى أكثر فأكثر إلى تنظيم اجتماعات مجموعات العمل المواضيعية بالتعاقب مع اجتماعات مجموعات إقليمية مواضيعية أو وطنية أخرى قصد إفساح مجالات للتلاقي حول المسائل ذات الاهتمام المشترك.

وأخيراً، سوف تدعم مشاركة أعضاء الأورومتوسطية للحقوق في مجموعات التضامن الوطنية إلى جانب الأعضاء المنتمين إلى البلد المعني بالمجموعة.

2.3 حول الرصد والتقييم

إنّ الأورومتوسطية للحقوق وبمعاونة خبير استشاريٍّ خارجيٍّ والمساعد المالي للوكالة السويديّة للتعاون الإنمائي الدوليّ - SIDA، سوف تنتهي قبل نهاية عام 2018 من وضع أدوات التخطيط الاستراتيجي بما في ذلك نظريّة تغيير وأدوات تقييميّة وتقييم للمخاطر ونهج مراعي لظروف النزاع.

3. حول إدماج مفهوم النوع الاجتماعي

سوف تمضي الأورومتوسطية للحقوق قدماً في تدعيم لجنة فرعيّة لجهات تنسيق النوع الاجتماعي تضمّ كافة جهات تنسيق النوع الاجتماعي وتجتمع على الأقلّ مرّة واحدة سنويّاً وتكفل أن يمثّل إدماج مفهوم النوع الاجتماعي جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيّات كافة مجموعات التضامن ومجموعات العمل وأنشطتها. علاوة على ذلك، سوف تنقل الأورومتوسطية للحقوق مسؤوليّة إدماج النوع الاجتماعي من مجموعة عمل حقوق النساء والمساواة بين الجنسين وتضعها على أعلى مستوى سياسي عبر تفويضها إلى اللجنة التنفيذية فيما تعهد إلى فريق عملها المسؤولية العمليّة عن دعم جهود إدماج النوع الاجتماعي بما في ذلك بناء قدرات فريق العمل ودعم الأعضاء. ويهدف ذلك إلى ضمان استمرار الإرادة السياسيّة وكفالة البيئة التنظيميّة والقدرات التقنيّة والمساءلة عن إدماج مفهوم النوع الاجتماعي ضمن المنظومة.

استراتيجية الأورومتوسطية للحقوق

للأعوام 2018-2021

مقدمة

تستعرض هذه الوثيقة استراتيجية الأورومتوسطية للحقوق للفترة 2018-2021 التي تحلّ محلّ استراتيجية 2012-2018 المعتمدة خلال الجمعية العامة التاسعة للشبكة في كوبنهاغن.

تشمل هذه الاستراتيجية فترة ثلاث سنوات، أي الفترة الزمنية المنقضية بين جمعيتين عامتين. ونظراً إلى تقلب وهشاشة الوضع في المنطقة الأورو-متوسطية، من المنطقي عدم تحديد خيارات استراتيجية واضحة تتجاوز هذه الفترة الزمنية.

وبما أن الجمعية العامة، وفقاً للنظام الأساسي، تحدد "برنامج الأنشطة بناء على اقتراح من اللجنة التنفيذية"، ستشمل الاستراتيجية أيضاً النقاط الرئيسية لهذا البرنامج في المرفق.

إنّ مقدمة هذه الوثيقة هي عبارة عن تذكير بالمبادئ الأساسية التي توجه عمل الأورومتوسطية للحقوق. يلي المقدمة ثلاثة أقسام تصف الطريقة التي ستعتمدها الشبكة خلال السنوات الثلاث المقبلة للتصدي للتحديات التي تواجه المنطقة من خلال (1) أنشطتها الإقليمية (2) نهجها القطري (3) إطارها المنهجي والتنظيمي.

أمّا مسوّد الاستراتيجية المعروضة على الجمعية العامة، فهي ثمرة عملية تشاور مع الأعضاء¹ واللجنة التنفيذية وفريق العمل. كما تأخذ بعين الاعتبار تقييماً خارجياً لعمل الأورومتوسطية للحقوق بين العامين 2014 و2016 أجريّ بتكليف من الوكالة السويدية للتنمية الدولية². وأخيراً، تستند هذه المسوّد إلى الخبرات المكتسبة من قبل الأورومتوسطية للحقوق في خلال عمليّة تنفيذ أنشطة الفترة 2015-2018.

1. خلفية الأورومتوسطية للحقوق ورسالتها وقيمتها

1.1 الخلفية والخصوصية

انطلاقاً من عملية تأسيس الشراكة الأوروبية-المتوسطية بقيادة الاتحاد الأوروبي في العام 1995، تم إنشاء الأورومتوسطية للحقوق بناءً على الفكرة القائلة بأن المجتمعات المدنية في الاتحاد الأوروبي وحول شواطئ البحر الأبيض المتوسط، أي "المنطقة الأورو-متوسطية"³، تؤمن بمصير مشترك وتتشارك مصلحة متبادلة في العمل بشكل أمتن مع بعضها البعض.

¹ إضافة إلى المنظمات الأعضاء الاثنتي عشرة الممثلة في اللجنة التنفيذية، أرسلت ما مجموعه 17 منظمة عضوة تعليقاتها. موزعة بالتساوي بين الشمال والجنوب

² تقييم عمليّة تعزيز الشبكة لحقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التقرير النهائي، 28 سبتمبر/ أيلول 2017، من إعداد شركة Niras. Indevelop

³ ويُقصد بها هنا دول الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى تركيا وسوريا والأردن ولبنان وإسرائيل وفلسطين ومصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب.

تكتسب الأورومتوسطية للحقوق قوتها من كونها منظمة إقليمية وعبر وطنية. وهي واحدة من الأطر القليلة التي تجتمع فيها منظمات أهلية من جميع أنحاء المنطقة الأورو-متوسطية على قدم المساواة للعمل معاً، مع توفير استجابات إقليمية للمجتمع المدني بشأن قضايا تحظى باهتمام إقليمي ووطني.

2.1 رؤية الأورومتوسطية للحقوق ورسالتها وقيمها الرئيسية وتقديماتها للأعضاء

تتمثل رؤية الأورومتوسطية للحقوق بأن تكون منتدى إقليمياً لحقوق الإنسان يشكّل مصدراً رئيسياً للمعرفة بالنسبة للجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان والإصلاح الديمقراطي في المنطقة وتعزيز، على هذا الأساس، حقوق الإنسان والإصلاحات الديمقراطية وحمايتها في المنطقة الأورو-متوسطية.

تتمثل رسالة الأورومتوسطية للحقوق في النهوض بحقوق الإنسان والإصلاحات الديمقراطية وتعزيزها ضمن ولايتها الجغرافية، وذلك من خلال التشبيك والتعاون ضمن المجتمع المدني. وإذ تمتد جذور الشبكة في المجتمع المدني، فهي تسعى إلى تنمية الشراكات بين منظمات المجتمع المدني في المنطقة الأورو-متوسطية وتعزيزها، ونشر قيم حقوق الإنسان والدعوة من أجلها وزيادة قدرات الجهات الفاعلة من المجتمع المدني في هذا المجال.

تستند القيم الرئيسية التي توجه عمل الشبكة وتحدد شكله إلى نظامها الأساسي؛ وهي تتضمن النقاط الآتية:

- الاعتراف بالأسس التالية المتصلة بحقوق الإنسان وتعزيزها: العالمية، وعدم القابلية للتجزئة، والترابط والعلاقة المتبادلة بين الحقوق، سواء تلك الفردية أو الجماعية؛
- احترام مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون على النحو المنصوص عليه في العديد من المعاهدات الدولية والقانون الإنساني؛
- دعم المجتمع المدني بصفته جهة فاعلة رئيسية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان وحق المجتمع المدني في أن يكون شريكاً فاعلاً في عملية اتخاذ القرارات بهذا الشأن.

إنّ المساواة بين الجنسين وأهمية التركيز على حقوق النساء ومشاركة النساء في الحياة العامة والترويج لهما بهمة كإسهامات باتجاه سدّ الفجوة بين الجنسين هي مسائل ذات أهمية خاصة بالنسبة للأورو-متوسطية للحقوق. لذلك، ترمي الشبكة إلى إدماج مفهوم النوع الاجتماعي في كامل عملها داخلياً وخارجياً على السواء وذلك بهدف تحقيق المساواة بين الجنسين. وكجزء من هذه العملية، تعمل الشبكة على تطوير إجراءات محددة تهدف إلى النهوض بالمساواة بين الجنسين على نحو ملموس في المنطقة.

تهدف الأورومتوسطية للحقوق إلى تقديم لأعضائها مايلي:

- إمكانية الوصول إلى منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان في ثلاثين بلداً بما في ذلك إمكانية متزايدة للتنسيق والتعاون والتضامن
- إمكانية الوصول إلى المؤسسات الحكومية والحكومية الدولية وعمليات وضع السياسات
- إمكانية التأثير على السياسات والمناقشات الإقليمية
- حماية معززة حيث يكون الأعضاء أو عملهم عرضة للخطر
- الدعم الدولي/الإقليمي لعملهم ضمن المجالات ذات الأولوية لدى الأورومتوسطية للحقوق

- أنشطة تدريبية في مجالات اختصاص الأورومتوسطية للحقوق الأساسية
- نشر عملهم للوصول إلى جمهور إقليمي واسع
- نيلهم الاعتراف من خلال الإقرار بهم كأعضاء في الأورومتوسطية للحقوق من طرف سبعين من أبرز منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان في المنطقة

2. استجابة الأورومتوسطية للحقوق للتحديات المتصلة بحقوق الإنسان في المنطقة

شهدت التشكيلات السياسية في المنطقة الأورو-متوسطية تغيرات كبيرة، سواء في شمال البحر الأبيض المتوسط أو جنوبه، وذلك منذ اعتماد الأورومتوسطية للحقوق لآخر استراتيجية لها.

لقد أسفرت الانتفاضات في البلدان العربية في العام 2011 عن تغيرات لا رجعة فيها في الديناميات السياسية للمنطقة، غير أنها أفضت في معظمها إلى تراجع في العمليّات الديمقراطية. ومن جهة أخرى، شهدت منطقة الاتحاد الأوروبي تغيرات مهمة حولت التنمية بعيداً عن تعزيز التكامل بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وأكثر الأمثلة تطرفاً على ذلك هو خروج بريطانيا.

غير أن الشواغل والتحديات الأساسية المتصلة بالعمل في مجال حقوق الإنسان في المنطقة الأورومتوسطية لا تزال، وإن بدرجات متفاوتة، على حالها، إن لم تكن أكثر تحدياً من ذي قبل.

سوف تستجيب الشبكة في السنوات الثلاث المقبلة بالاستناد إلى رؤيتها ورسالتها وقيمها الرئيسية، لهذه التحديات من خلال دعم استقلالية المجتمع المدني وتيسير الشراكة والتنسيق، بما يشمل حماية المدافعين عن حقوق الإنسان. كما أنها سوف تشارك في حوار هام مع الحكومات والهيئات الحكومية الدولية وتسعى إلى التأثير على أصحاب القرار.

سوف تسعى الأورومتوسطية للحقوق في السنوات الثلاث المقبلة إلى أن تكون حاضرة حيث تجري عمليّات الديمقراطية وحقوق الإنسان الأكثر تأثيراً وحيث يمكنها أن تجلب قيمة إضافية لعمل أعضائها وشركائها.

وسوف تستثمر الشبكة على وجه التحديد في فترة الثلاث سنوات المقبلة في أربع قضايا رئيسية في مجال حقوق الإنسان تشكل موضع اهتمام على المستوى الإقليمي في المنطقة الأورو-متوسطية (وهي 1) مسألة تقلص المجالات المتاحة لعمل مجتمع المدني (2) حقوق المهاجرين واللاجئين (3) الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لسكان المنطقة (4) حقوق النساء والمساواة بين الجنسين. وسوف تضع في الوقت عينه مبادرات بشأن مسألة النظم القضائية وقضية مكافحة كافة أشكال التمييز.

أمّا على المستوى الوطني، فسوف تستجيب الأورومتوسطية للحقوق لحالة حقوق الإنسان في مختلف بلدان جنوب المتوسط، وفي إطار تعاون وثيق مع أعضائها في الجزائر ومصر وإسرائيل والمغرب وفلسطين وسوريا وتونس وتركيا، سوف تطوّر أنشطة تجلب قيمة مضافة لعملهم على المستوى المحلي بالاستناد إلى النتائج التي تحققت في الماضي.

كما ستتخذ الشبكة خطوات معينة لزيادة حضورها على مستوى المجتمع المدني الأوروبي.

وأخيراً، سوف نكثف من أعمال الدعوة على مستوى عاصمة الاتحاد الأوروبي وعلى المستوى الوطني في بلدان جنوب المتوسط حيثما أمكن ذلك. وسوف تُدعم هذه الأنشطة بعمل إعلامي وتواصل.

القسم 1: العمل الإقليمي للأورومتوسطية للحقوق

تتسم المنطقة الأورو-متوسطية بالتعقيد والتوتر والتقلب؛ كما أن مجموعة واسعة من العوامل المسببة لهذا الوضع تكمن إلى حد كبير خارج "مجال تأثير" العلاقات الأورو-متوسطية لأنها تتبع من سياسات القوى العالمية الإقليمية (مثل الوضع في سوريا وإسرائيل/فلسطين) والمؤسسات الدولية والجهات الفاعلة المالية والتقلبات في الاقتصاد العالمي والسياسات التجارية وتغير المناخ والاختلالات الاجتماعية العالمية، وما إلى ذلك. لكن ثمة ديناميات محددة ذات صلة بالمنطقة من شأنها التأثير على حالة حقوق الإنسان والمجتمع المدني في السنوات المقبلة، وتتعلق بـ: (1) المجالات التمكينية/المتقلبة للمجتمع المدني؛ (2) حماية المهاجرين واللاجئين؛ (3) أثر العلاقات الاقتصادية والمالية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛ (4) مسألة حقوق النساء المساواة بين الجنسين.

ستحافظ الأورومتوسطية للحقوق على الأنشطة الإقليمية المتمحورة حول هذه المواضيع الأربعة وتقوم بتطويرها.

ويتم اختيار هذه المواضيع على أساس فرضيتي (1) أنّ العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب المتوسط في هذه المجالات تشتمل على آليات وأدوات إقليمية يمكن للشبكة وأعضائها معالجتها بطريقة مؤثرة (2) وأنّ أعضاء الأورومتوسطية للحقوق وشركاءها في مختلف أنحاء المنطقة لديهم مصلحة فورية في معالجة هذه القضايا نظراً إلى تأثيرها على عملهم اليومي.

إلى جانب هذه المجالات ذات الأولوية، ستلتزم الأورومتوسطية للحقوق بتطوير العمل على موضوعين: وضع العدالة في المنطقة ومسألة مكافحة كافة أشكال التمييز، من ضمنها مسألة التمييز ضدّ جماعة الميم. وستدعم الشبكة المبادرات في هذا المجال على المستوى الإقليمي فيما بين أعضائها كما مع الأعضاء والشركاء المعنيين بشكل خاص بهذه القضايا.

1.1 المجالات التمكينية لعمل المجتمع المدني

تعتبر المجالات التمكينية لعمل المجتمع المدني شريان الحياة لتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان ومنظماتها ونشاطاتها وشبكتها وشراكاتها على الصعيدين الوطني والإقليمي.

السياق

تشهد المنطقة الأورو-متوسطية في الوقت الراهن تقييداً جذرياً للمجالات المتاحة لعمل المجتمع المدني تتراوح بين التهديد بالقتل للناشطين في سوريا وليبيا على سبيل المثال، واعتماد قوانين مثل قانون المنظمات غير الحكومية للعام 2017 في مصر الذي سيؤدي، في حال تطبيقه، إلى استحالة عمل المجتمع المدني بشكل مستقل، والرقابة الصارمة المفروضة على قوى المجتمع المدني في تركيا، والحملة المشنّة ضد المنظمات غير الحكومية الإسرائيلية التي تدافع عن حقوق الفلسطينيين، ومضايقة الناشطين في مجال حقوق الإنسان في الجزائر والمغرب، والاعتداءات على المدافعين عن حقوق النساء وما إلى ذلك.

كما تمّت ملاحظة انتكاسات وتدخلات في عمل المجتمع المدني في الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال في حالات تجريم الجماعات الساعية إلى مساعدة المهاجرين قسراً كما مثلاً في الدانمارك وفرنسا وإيطاليا، وفيما يتعلق أيضاً بالتشريعات المناهضة للإرهاب والتخفيضات الحكومية للإعانات المقدمة لدعم عمل المجتمع المدني.

يمكن ملاحظة تقلص المجالات المتاحة للمجتمع المدني على صعيد شامل بيد أنه يتمتع أيضاً بدناميات محدّدة خاصّة بالمنطقة الأورو-متوسطية. وعليه، اتخذ الاتحاد الأوروبي في سياسة الحوار الخاصة به مواقف مبدئية، بدعم من مجموعة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، من أجل دعم المجتمع المدني على سبيل الأولوية. وقد أنشأ الاتحاد الأوروبي أيضاً عدة أدوات يمكن بموجبها معالجة مسألة تقلص المجالات بطريقة مجدبة. وسيكون من الأهمية بمكان الاستثمار في هذه الديناميات الإقليمية المحددة على مدى السنوات الثلاث المقبلة.

الأهداف

إنّ أحد المجالات الرئيسية لعمل الأورومتوسطية للحقوق في خلال السنوات الثلاث المقبلة سيتعلّق بمسألة المجالات التمكينية/تقلص المجالات المتاحة لعمل المجتمع المدني. سوف تبني الأورومتوسطية للحقوق على عملها السابق من خلال التعهدات التالية:

ستقوم الشبكة، في إطار عملها المواضيعي الإقليمي والوطني، برصد حالة المجتمع المدني من حيث صلتها بحرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات (بما في ذلك الحصول على التمويل) والتجمع السلمي والتنقل والحق في المشاركة السياسية (بما يشمل إمكانية الوصول إلى الحوار مع السلطات الوطنية)، مع السعي إلى تيسير، حيثما أمكن، تطوير الفعاليات للحوار بين منظمات حقوق الإنسان (ومنظمات المجتمع المدني عموماً) والسلطات الوطنية والإقليمية. وهي ستراقب عن كثب خلال هذه العملية ما إذا كانت صكوك الاتحاد الأوروبي تطبق بشكل متنسق ومتناسك وإن كانت الإصلاحات في هذا المجال تحترم المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

سوف تُعمّم الأورومتوسطية للحقوق عملها بشأن مجالات المجتمع المدني، مما يمكنها من الاستجابة لحالات قطرية محددة عند الاقتضاء ونشر عروض موجزة عن السياسات وتنظيم البعثات عند وقوع هجمات على المدافعين عن حقوق الإنسان، بما في ذلك مراقبة المحاكمات.

ستتم الاستفادة من نتائج ومخرجات عمل الأورومتوسطية للحقوق في الحوارات الإقليمية والثنائية للشبكة وأعضائها مع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، فضلاً عن السلطات ذات الصلة في بلدان جنوب المتوسط. كما سيتم إدراجها في المركز الإقليمي لمنظمات المجتمع المدني:

1.1.1 المركز الإقليمي لمنظمات المجتمع المدني

ستتولى الأورومتوسطية للحقوق خلال السنوات الثلاث المقبلة قيادة عملية إنشاء وتطوير مركز للمجتمع المدني يهدف إلى تعزيز الحوار الإقليمي بين منظمات المجتمع المدني في بلدان جنوب المتوسط، ولكن أيضاً بين منظمات المجتمع المدني في الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب المتوسط.

يتم إنشاء المركز بالتعاون مع شبكات المجتمع المدني الإقليمية الرائدة: سوليدار (SOLIDAR)، والشبكة الأورو-متوسطية في فرنسا (REF) وشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (ANND) والاتحاد العربي للنقابات (ATUC) ومنتدى بدائل المغربي (FMAS).

سينظم المركز أعماله ضمن أربعة عناوين متطابقة مع أربع ديناميات إقليمية للاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب المتوسط، وهي تحديداً: (1) الحوكمة، و(2) الأمن ومكافحة العنف، و(3) الهجرة، و(4) التنمية الاقتصادية والحوار الاجتماعي، مع ضمان مراعاة منظور المساواة بين الجنسين خلال هذه العملية.

سيؤدي هذا الإجراء إلى الجمع بين عدة مئات من منظمات المجتمع المدني في ورش عمل وحلقات دراسية، كما سيسهل التبادل والتواصل بينها، فضلاً عن الاتصالات بصناع القرارات، في حين يؤدي إلى

منتدى مدني سنوي للحوار بين ممثلي منظمات المجتمع المدني وكبار المسؤولين في الاتحاد الأوروبي.

يتمثل الهدف الرئيسي لمشاركة الشبكة في هذا النشاط في تيسير وصول الأعضاء والشركاء إلى باقي مجموعات المجتمع المدني وشبكاته في المنطقة وإجراء عمليات تبادل معها.

سوف تسهّل عملية الحوار مع الاتحاد الأوروبي في أفضل الأحوال، تعزيز و/أو نشوء مساحات تمكينية لعمل المجتمع المدني وكذلك الحوار مع السلطات والذي يُفتقر إليه اليوم.

2.1 حماية حقوق المهاجرين واللاجئين

السياق

إنّ قضية حماية المهاجرين واللاجئين مسألة ذات أهمية عالمية ولا تقتصر على المنطقة الأوروبي-متوسطة؛ كذلك الأمر بالنسبة إلى الحلول المتصلة بالتحديات الهائلة الناجمة عن الهجرة القسرية.

غير أنه من المرجح أن تصبح حماية حقوق اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين من الشواغل الرئيسية في مجال حقوق الإنسان في المنطقة خلال السنوات الثلاث المقبلة. فنظراً إلى استمرار الحرب في سوريا ووجود اللاجئين الفلسطينيين، يشهد المشرق العربي أكبر عدد من اللاجئين في العالم مقارنة بعدد السكان فيه، في حين أن البحر الأبيض المتوسط أصبح أكبر مقبرة للأشخاص المتنقلين.

كما أصبحت أزمة اللاجئين عنصراً هيكلياً في سياسات كلّ من الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء المتصلة بالمنطقة. سيكون لهذه السياسات أثر إقليمي يتجاوز الشاغل المباشر المتعلق بحماية المهاجرين واللاجئين، حيث أن الاتحاد الأوروبي، في جهوده الرامية إلى وقف تدفقات اللاجئين، قد أثبت استعدادة لإجراء صفقات مع حكومات استبدادية وجهات فاعلة غير حكومية في جنوب البحر الأبيض المتوسط لا تنتهك حقوق المهاجرين واللاجئين فحسب، بل تحد أيضاً من تأثير الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء على حكومات الجنوب فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية.

الأهداف

ستواصل الأورومتوسطية للحقوق عملها على مدى السنوات الثلاث المقبلة المتصل بحماية المهاجرين واللاجئين والتصدي للديناميات السياسية الإقليمية المعتمدة حالياً في هذا الصدد.

ستقوم الشبكة برصد الاتفاقيات الأوروبية والحكومية والاستجابة لها والسعي إلى تعزيز التنقل الحرّ والأمن والمنصف في المنطقة. كما أنها ستعمل على ضمان مساءلة وكالات الاتحاد الأوروبي المعنية بالتعامل مع المهاجرين واللاجئين على الحدود عن أي حوادث متصلة بحقوق الإنسان قد تنجم عن إجراءاتها، وإمكانية وصول اللاجئين إلى أراضي الاتحاد الأوروبي وفقاً للحقوق التي يتمتعون بها، بما في ذلك الوصول إلى إجراءات واضحة وسهلة، فضلاً عن الوصول إلى مشورة قضائية مجانية وإلى المنظمات غير الحكومية.

ستواصل الأورومتوسطية للحقوق دعم عمل مجموعتها الإقليمية المعنية بالهجرة واللجوء كقطب للموارد ومساحة للتعلّم المتبادل بالنسبة للمجتمع المدني من أجل تنفيذ وتوفير الاستجابات الاستراتيجية والتقنية والمهنية لصناع القرارات الأوروبي-متوسطيين بشأن سياسات الهجرة واللجوء.

كما ستدعم الأورومتوسطية للحقوق مجموعة العمل المعنية بالهجرة واللجوء في تونس وتسعى إلى تطوير برنامج مماثل في المغرب بالتعاون الوثيق مع أعضائها وشركائها المحليين. وهي تخطط للاستفادة من وجودها في تونس والجزائر والمغرب، وعلاقتها في ليبيا، لتعزيز المبادرات المشتركة دون الإقليمية بين منظمات حقوق الإنسان المعنية بحقوق المهاجرين واللاجئين. ويكمن الهدف من هذه المبادرات في إيجاد حلول لمشاكل من قبيل طرد المهاجرين القسريين وفي الاستجابة بشكل جماعي لسياسات الاتحاد الأوروبي التي تؤثر على البلدان المغاربية.

في الختام، ترغب الأورومتوسطية للحقوق أيضاً في المشاركة بشكل فاعل في التصدي لأزمة اللاجئين السوريين. كما أنها ستسعى إلى تعزيز التشبيك دون الإقليمي بين الأعضاء والشركاء اللبنانيين والأردنيين والتركيبين حول حقوق المهاجرين واللاجئين بهدف تعزيز صوت المجتمع المدني في علاقاته الحكوميّة وفي علاقاته مع الاتحاد الأوروبي.

كما سيّشمل ذلك اقتراحات بشأن كيفية معالجة مسألة تعزيز حقوق اللاجئين في سياق يعاني فيه السكان المضيفون أنفسهم من نقص في الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

3.1 الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

السياق

إن مسألة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية هي مسألة حقوقية رئيسية في العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب المتوسط نظراً إلى أن الإهمال الواسع النطاق لهذه الحقوق، في كل من الشمال والجنوب، استمرّ في إثارة السخط في المنطقة. إن العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب المتوسط هي جزء لا يتجزأ من التدفقات الاقتصادية والمالية التي تتم في سياق عالمي يتسم بزيادة تحرر الأسواق، والتي تتأثر بالمؤسسات الدولية التي يتجاوز نطاقها المنطقة الأورو-متوسطية.

غير أنّ المنافع الاقتصادية التي تشمل حقيقة أنّ الاتحاد الأوروبي هو شريك تجاري رئيسي لمعظم بلدان جنوب المتوسط وأنّ تحويلات المهاجرين إلى بلدانهم الأم تبلغ عدة مليارات يورو سنوياً وأنّ الدعم الاقتصادي/الإعانات المباشرة وغير المباشرة المقدمة من الاتحاد الأوروبي إلى المنطقة تصل إلى ما مجموعه عدة مليارات يورو سنوياً، هي كلها مؤشرات على أهمية العلاقات الأورو-متوسطية.

بالإضافة إلى ذلك، فقد قامت التجارة الحرة بقيادة عملية برشلونة ابتداءً من العام 1995، وبعد ذلك سياسة الجوار الأوروبية، كما أن المفاوضات الجارية حالياً لعقد اتفاقات معمقة وشاملة للتجارة الحرة تحت إشراف المديرية العامة الأوروبية للتجارة عامة سيكون لها تأثير كبير على حقوق المواطنين في المنطقة. ويستدعي ذلك مشاركة المجتمع المدني والناشطين في مجال حقوق الإنسان في هذه المسائل

الأهداف

بناءً عليه، تقترح الشبكة تطوير أنشطة في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. سوف تستند في ذلك إلى حلقة دراسية إقليمية نظمت في عام 2016⁴ وهدفت إلى تحديد القيمة المضافة التي تساهم بها الأورومتوسطية للحقوق عبر معالجتها لاتفاقات التجارة الحرة، فضلاً عن استنادها إلى

⁴ راجع مناقشة تحديات المجتمع المدني وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

تقريرين جرى إصدارهما في هذا السياق⁵. وسوف يكون التركيز على تعزيز العلاقات بين منظمات حقوق الإنسان/المجتمعات المدنية بما فيها الحركات الاجتماعية في بلدان جنوب المتوسط والاتحاد الأوروبي بهدف تعزيز الاتفاقات التجارية التي تحترم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وحقوق المواطنين في المشاركة في عملية تحديد هذه السياسات.

ستنشئ الأورومتوسطية للحقوق مجموعة عمل إقليمية لتمكينها وتمكين أعضائها من المشاركة في هذه المسائل.

ونظراً إلى أن عدداً قليلاً نسبياً من أعضاء الشبكة قد اكتسبوا الخبرة في التعامل مع المسائل المذكورة أعلاه، سوف يشكل الموضوع مجالاً لبناء قدرات الأعضاء حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية مما سوف يجذب أعضاء جدد في الشبكة و/أو شركاء لها من بين المنظمات أو الحركات الاجتماعية في الشمال والجنوب يتمتعون بالقدرة والدافع للمشاركة في الأنشطة. وفي هذا الإطار، سوف ترمي الأورومتوسطية للحقوق إلى جذب المنظمات التي تعمل باستخدام أنماط جديدة من النشاط مما يتيح مجالات لاختبار طرق أخرى للعمل على قضايا حقوق الإنسان.

4.1 حقوق النساء والمساواة بين الجنسين

السياق

لا تزال مسألة عدم المساواة بين الجنسين من أكثر المسائل التمييزية وضوحاً في كافة أرجاء المنطقة الأورو-متوسطية - مع انعدام وجود تمثيل متساو للمرأة مع الرجل في الشؤون العامة، وانعدام المساواة في الأجور وانتشار العنف ضد المرأة في كل من المجالات العامة والخاصة - إنها أكثر شيوعاً في الجنوب حيث مشاركة المرأة في سوق العمل متخلفة عن بقية العالم، وحيث تستمر الحكومات في تحفظاتها على المواد الرئيسية من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وحيث تسود القوانين المدنية القائمة على الانتماء الديني.

يبدو أنّ مسألة حقوق النساء هي من مجالات حقوق الإنسان التي جرى إحراز تقدّم فيها ولو كان ضئيلاً في بعض الأحيان، وهذا ما تشهد عليه الإصلاحات التشريعية المنقّدة في الكثير من بلدان الجنوب في السنوات القليلة الماضية. وما يشير أيضاً إلى ذلك هو ورود مسألة دور المرأة في المجتمع ضمن البنود القليلة المعالجة على الصعيد الحكومي الدولي الإقليمي، لا سيّما على مستوى الاتحاد من أجل المتوسط. علاوة على ذلك، ثمة العديد من الآليات والصكوك ذات النطاق الإقليمي التي توفر منصات لعمل المجتمع المدني مثل اتفاقية مجلس أوروبا المحددة للمعايير بشأن منع العنف ضدّ النساء والعنف الأسري ومكافحتهما (المعروفة باتفاقية اسطنبول) وخطة عمل الاتحاد الأوروبي للأعوام 2016-2020 المعنونة "إحداث تحوّل في حياة الفتيات والنساء من خلال العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي" ومبادئ الاتحاد الأوروبي التوجيهية بشأن مكافحة العنف ضدّ النساء وغيرها.

الأهداف

ترغب الشبكة في الاستناد إلى عملها السابق واستخدام مكافحة العنف ضد المرأة كنقطة دخول مهمة للعمل على مناقشة عدم المساواة بين الجنسين وحقوق النساء. يعد العنف ضد المرأة من

⁵ تحليل العلاقات الاقتصادية والمالية بين الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب المتوسط، الأورومتوسطية للحقوق 2016، تقييم مبادرات المجتمع المدني في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، الأورومتوسطية للحقوق 2016

أسوأ أنواع التمييز التي تتعرض لها النساء في جميع أنحاء المنطقة الأورو-متوسطية، كما أنه يشكل عقبة رئيسية أمام المساواة بين الجنسين. أما استئصاله فيرتبط ارتباطاً وثيقاً باحترام جميع أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والعمل في هذا الصدد. إن العنف ضد المرأة هو أيضاً من المسائل التي تتفق جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك الحكومات والمجتمع المدني على مكافحتها من حيث المبدأ.

على مدى السنوات الثلاث القادمة، ستواصل الأورومتوسطية للحقوق استخدام اتفاقية اسطنبول كأداة لمكافحة العنف ضد المرأة من خلال التعاون بشكل وثيق مع المجتمع المدني في مجال رفع الوعي بالاتفاقية، فضلاً عن أنشطة الدعوة لحث صناع القرار على التصديق على الاتفاقية أو الانضمام إليها أو مواءمة التشريعات المتعلقة بمكافحة العنف ضد النساء مع الاتفاقية. وتبقى اتفاقية اسطنبول أكثر صك شامل ملزم قانوناً في أوروبا في مجال محاربة العنف ضد النساء وباب التصديق عليها مفتوح أيضاً أمام الدول غير الأعضاء في مجلس أوروبا.

وسوف تسعى الأورومتوسطية أيضاً إلى تطوير آلية عمل مستدامة بشأن مسائل إصلاحية أخرى من قبيل مسألة القوانين المدنية والتشريعات التمييزية في المنطقة كمنلاً قضية الميراث.

بالإضافة إلى ذلك، ستعمل الأورومتوسطية للحقوق على غيرها من الصكوك والآليات الإقليمية، مثل اجتماعات الاتحاد من أجل المتوسط بشأن دور المرأة في المجتمع، والمبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي بشأن مكافحة العنف ضد المرأة واستراتيجية وخطة عمل الاتحاد الأوروبي لإدماج مفهوم النوع الاجتماعي. وفي هذا الصدد، ستحافظ الشبكة على مجموعة العمل المعنية بحقوق النساء والمساواة بين الجنسين بصفتها منتدى إقليمياً لتبادل وتطوير السياسات بشأن حماية القواعد والمعايير الدولية لاتفاقية سيداو وتعزيزها. كما أنها سوف تحافظ على مجموعة العمل في تونس وسوف تسعى إلى إنشاء مجموعة مماثلة في المغرب.

علاوة على ذلك، سوف تقوم الأورومتوسطية للحقوق بنقل مسؤوليات إدماج مفهوم النوع الاجتماعي من مجموعة عمل حقوق النساء والمساواة بين الجنسين وإسناد المسؤولية السياسية عن هذه العملية إلى اللجنة التنفيذية مع تفويض المسؤولية والاجراءات ذات الطابع العملي إلى فريق عمل الشبكة. وسوف يجري التشاور في معرض هذه العملية مع المنظمات الأعضاء التي تمتلك خبرة خاصة في مجال إدماج مفهوم النوع الاجتماعي.

وختلماً، سوف تسارع الأورومتوسطية للحقوق في تحديد منظمة عضوة واحدة على الأقل لكل بلد واعتمادها من ضمن المنظمات التي تمتلك خبرة في مجال حقوق النساء والمساواة بين الجنسين.

القسم 2: النهج القطري المعتمد من قبل الأورومتوسطية للحقوق

لقد عززت الأورومتوسطية للحقوق خلال السنوات الثلاث الماضية عملها على المستوى القطري استناداً إلى اعتبار أنه على الرغم من أن الشبكة تكتسب قوتها وتماسكها من كونها منظمة إقليمية وعبر وطنية، فإن العمليات السياسية الأكثر تأثيراً هي تلك التي تجري على المستويين الوطني والثنائي.

كما ستواصل الأورومتوسطية للحقوق برامجها الخاصة حول إسرائيل وفلسطين وحول سوريا وحول مصر، وتكثف الأنشطة المضطلع بها في تركيا ووضعت برنامجاً خاص لرصد المحاكمات في القضايا المقامة

ضد منظمات حقوق الإنسان والمدافعين عنها. وكما ذكرنا أعلاه، ستسعى الشبكة إلى تعزيز الشبكات على المستوى دون الإقليمي في لبنان والأردن وتركيا فيما يتعلق بمسألة حماية اللاجئين.

وفي البلدان المغاربية، ستواصل الشبكة عملها في تونس والجزائر وتضع برنامجها الجديد في المغرب. كما أنها ستسعى، من خلال مكتبها الفرعي للبلدان المغاربية وعملها الإقليمي المواضيعي، إلى تطوير التآزر بين هذه البلدان الثلاثة، لا سيما فيما يتعلق بمسألة الهجرة وحماية اللاجئين وحقوق النساء والمساواة بين الجنسين. وهي ستواصل مراقبة إمكانيات تطوير عملها في ليبيا عن كثب لتحسين الفرصة المناسبة.

سيجري جزء كبير من عمل الأورومتوسطية للحقوق على المستوى الوطني والثنائي في إطار عناوينها المواضيعية. لكن، وبما أن الشبكة يجب أن تظل ذات صلة من الناحية السياسية بأولويات أعضائها وشركائها، سوف تواصل كذلك عملها على المساءلة في الصراع السوري والإسرائيلي-الفلسطيني والإصلاح القضائي في تونس والمغرب. كما أنها ستظلّ منفتحة أمام أي تطورات جديدة وظهور لأي جهات فاعلة جديدة على المستوى الوطني، مثل الجماعات المشاركة في حماية الحريات الفردية وحرية الضمير في تونس.

وأخيراً، فيما يتعلّق بأوروبا، سوف ترصد التطوّرات العامّة وتنخرط في القضايا الأوروبية حيثما يمكن لعملها على أولوياتها المواضيعية الإقليمية أن يقدم قيمة مضافة.

1.2 المغرب والصحراء الغربية

السياق

لقد تطوّرت حالة حقوق الإنسان والمجتمع المدني في المغرب في اتجاهين. يبدو الدستور الجديد الذي اعتمد في العام 2011 وكأنّه أكثر دستور مراعي لحقوق الإنسان والمجتمع المدني حتّى الآن مرسّخاً مبدأ المساواة وعدم التمييز ومعزّزاً إصلاح النظام القضائي ومسلياً الضوء على دور المجتمع المدني. وساهمت مجموعة من جمعيات المجتمع المدني والمجلس الوطني لحقوق الإنسان في "ترجمة" الدستور إلى تشريعات تحترم حقوق الإنسان ودعت إلى تحقيق ذلك، وتأتى عن هذه الإسهامات بعض الإنجازات. غير أنّ جماعات أخرى ناشطة في مجال حقوق الإنسان قد تعرّضت للاضطهاد عند تحدّيها سلطة النظام الملكي، بالاستناد إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان وتشير العديد من الحركات الاجتماعية إلى السخط الاجتماعي الواسع النطاق.

الأهداف

ترغب الأورومتوسطية للحقوق عقب المشاورات التي أجرتها مع أعضائها، بإضفاء طابع نظامي على عملها في المغرب عبر سعيها إلى التواجد بشكل دائم في البلاد. ويهدف وجود الأورومتوسطية للحقوق إلى تعزيز التشبيك بين منظمات حقوق الإنسان المغربية والدعوة من أجل عملية الإصلاح في مجال حقوق الإنسان والمساهمة في حماية المدافعين عن حقوق الإنسان.

وستركز الشبكة على ثلاثة مواضيع مرتبطة بالتشبيك: إصلاح السلطة القضائية؛ وحقوق النساء ومكافحة العنف ضد المرأة في القانون والممارسة؛ وتعزيز حقوق المهاجرين واللاجئين. على هذا الأساس، فهي ستسعى إلى تعزيز الحوار بين منظمات حقوق الإنسان والمؤسسات الحكومية والاتحاد الأوروبي.

أما بالنسبة إلى الصحراء الغربية، فسوف تستمرّ الأورومتوسطية للحقوق في رصد وضع السكّان المحليين مع مواصلة بذل جهود من أجل زيارة تندوف (التي مُنعت لحدّ الآن من الدخول إليها من طرف السلطات الجزائريّة) بهدف المتابعة بشأن بعثة سابقة أوفدت إلى منطقتي العيون وطانطان لغرض الحصول على لمحة عامّة مباشرة عن حالة حقوق الإنسان للسكّان الصحراويين.

2.2 الجزائر

السياق

في الجزائر، تستخدم القوانين والأنظمة القمعية، لا سيما تلك التي ترعى حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع، من أجل خنق أنشطة حقوق الإنسان في حين تقيد السلطات إمكانية وصول المراقبين الأجانب ومنظمات حقوق الإنسان. يتعرض المدافعون عن حقوق الإنسان للملاحقة القضائية والاعتقالات. ويستمر النظام في عزلهم عن الساحة الدولية والتسبب في الانقسامات من خلال جملة أمور، بما في ذلك إنشاء "منظمات غير حكومية" تخضع لسيطرة الحكومة. ولم تسع المنظمات الدولية والبعثات الدبلوماسية الغربية من ضمنها الدول الأعضاء الرئيسيّة في الاتحاد الأوروبي إلى استخدام ما لديها من نفوذ بشأن الجزائر بالنسبة لحقوق الإنسان في حين تفتقر منظمات المجتمع المدني والحكومات الأوروبية عموماً إلى المعلومات عن حالة حقوق الإنسان في الجزائر.

الأهداف

لا بد من استمرار التضامن الدولي مع منظمات حقوق الإنسان الجزائرية والمدافعين عن حقوق الإنسان الجزائريين من أجل ردم الفجوات فيما بينهم وإخراجهم من عزلتهم. وترى الأورومتوسطية للحقوق أنّه من المهم مواصلة عملها مع المجتمع المدني الجزائري رغم العقبات التي تضعها السلطات والمساهمة على مدى السنوات الثلاث المقبلة في تعزيز تمكين منظمات حقوق الإنسان من أجل النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك حقوق النساء.

تحقيقاً لهذه الغاية، ستنظم الشبكة مناقشات لمجموعات متخصصة وتضطلع بأنشطة دعوة ومناصرة وتسهل توسيع نطاق الاتصالات بين الأعضاء والشركاء الجزائريين مع مجموعات مهنية ومنظمات من المجتمع المدني في أوروبا، ورصد وتوثيق حالة حقوق الإنسان وتيسير الاتصالات بين الجمعيات الجزائرية والنظراء التونسيين والمغربيين.

3.2 تونس

السياق

في تونس، وبعد نجاح المرحلة الأولى من التحول السياسي والديمقراطي، بما في ذلك اعتماد دستور يحترم حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية ديمقراطية، يواجه البلد اليوم وضعاً اقتصادياً واجتماعياً وأمنياً متقلباً يتفاقم جرّاء عدم استقرار السياق الإقليمي. وفي ظل هذا المناخ المتوتر، يواجه المجتمع المدني تحدياً يتمثل في التصدي لردود الفعل المحتملة على النظام القديم، في حين يرافق عملية إصلاح القوانين وتنفيذها وفقاً للدستور الجديد، فضلاً عن ضمان اضطلاع الهيئات الدستورية بدورها الديمقراطي.

الأهداف

لقد نجح مكتب الأورومتوسطية للحقوق في بلدان البلدان المغاربية بعد العام 2011 في دعم منظمات المجتمع المدني في إخراج تونس من الجمود السياسي وصياغة الدستور الجديد ورصد والمساهمة في تنفيذه الحالي.

على مدى السنوات الثلاث المقبلة، سوف تواصل الأورومتوسطية للحقوق العمل على تمكين المجتمع المدني التونسي من التكيف باستمرار مع الأوضاع السياسية المتغيرة والتأثير على جداول الأعمال الوطنية لحقوق الإنسان وحقوق المرأة والديمقراطية، فضلاً عن سياسات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بتونس.

وسيتم ذلك من خلال توفير الدعم والمنصات للنشبيك وتبادل الخبرات لطائفة واسعة من الأعضاء والشركاء وإدماج المنظمات المنشأة حديثاً في هذه الأنشطة، لا سيما تلك التي تتخذ موقفاً لها من المناطق النائية في تونس. كما ستم التركيز بقوة على إدماج النساء والشباب في جميع الأنشطة.

سوف تستمر الأورومتوسطية للحقوق في عملية التعزيز الناجح للحوار الثلاثي الأطراف بين منظمات المجتمع المدني وبعثة الاتحاد الأوروبي والسلطات التونسية بالاستناد إلى مجموعات العمل المعنية بالعدالة وحقوق النساء وحقوق اللاجئين والمهاجرين ومفاوضات التجارة الحرة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية جامعة على نحو منتظم بين 80 منظمة تونسية من منظمات المجتمع المدني.

ناهيك عن أنها سوف تدعم التنسيق بين منظمات المجتمع المدني بشأن قضية الحريات الشخصية واستخدام الفن من أجل تعزيز ثقافة حقوق الإنسان.

4.2 مصر

السياق

بعد وصول السيسي إلى السلطة، شهدت مصر مستوى غير مسبوق من الانتهاكات لحقوق الإنسان وتشديد القيود على المجتمع المدني المصري، في مجالات الديمقراطية والتنمية والثقافة وحقوق الإنسان وحقوق المرأة، إلى جانب الاضطهاد الممنهج للمنتسبين لجماعة الإخوان المسلمين وأنصارها.

تبدو السلطات مصممة على القضاء على حركة الحقوق المصرية من خلال هجمات متنوعة ضد منظمات حقوق الإنسان والنشطاء في هذا المجال. ونذكر من ضمنها فرض حظر سفر على المدافعين عن حقوق الإنسان وتوجيه تهديدات لحياتهم والاحتجاز المطول السابق للمحاكمة وأحكام بالسجن لفترات طويلة مع تجميد حسابات المنظمات أو الحسابات الخاصة للنشطاء. وفي الآونة الأخيرة، اعتمد البرلمان المصري مشروع قانون جديد للمنظمات غير الحكومية ينص على تشديد رقابة السلطات على منظمات المجتمع المدني، ويحد بشدة من نطاق نشاط المنظمات غير الحكومية، لا سيما النشاط المتصل بحقوق الإنسان.

الأهداف

سوف تواصل الأورومتوسطية للحقوق عملها المنهجي الذي بدأته في عام 2015 حيث نظمت بالتنسيق مع معهد القاهرة لدراسات حقوق الإنسان والمؤسسة الأورو-متوسطية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان اجتماعات لمجموعة التضامن - مصر وهي اجتماعات منتظمة حضرها ممثلون عن

منظمات حقوق الإنسان المصريّة داخل مصر وخارجها مع منظمات دوليّة غير حكوميّة رائدة في مجال حقوق الإنسان ومع وكالات مانحة.

تعد مجموعة التضامن -مصر واحدة من الفئات القليلة المتاحة للتفكير المشترك ووضع الاستراتيجيات حول كيفية التصرف إزاء أوضاع المدافعين عن حقوق الإنسان في مصر.

سوف تستمرّ الأورومتوسطيّة للحقوق في تنظيم بعثات تضامنيّة وإجراء عمليّات رصد للمحاكمات الخاصّة بالقضايا النموذجيّة المرفوعة ضدّ نشطاء حقوق الإنسان ومن ضمنهم المدافعين عن حقوق النساء وسوف تسعى إلى كفالة من خلال أنشطة الدعوة، بقاء حقوق الإنسان من المسائل المهمّة المدرجة على جدول أعمال الاتحاد الأوروبي المتعلق بمصر.

5.2 سوريا

السياق

لقد تطور الوضع في سوريا إلى حرب وحشية، مع قتل مئات الآلاف من السوريين وتشريد الملايين داخلياً أو فرارهم من البلاد. وفي حين أن مناخ الإفلات من العقاب السائد يساهم في شيوع الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان، بما في ذلك الانتهاكات ضد النساء والأطفال، فإن الصراع لا يزال مجزأً ومتعدد الأوجه إذ ثمة سلطات إقليمية ودولية تعمل على تسوية حساباتها ومصالحها.

وقد أدى أثر الحرب السورية على عدد اللاجئين و"أزمة اللاجئين" التي أثارها في أوروبا إلى تقليص الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء الرئيسية لحجم مناداتهما بخطة مساءلة وعدالة انتقالية للتوصل إلى تسوية بين الأفرقاء المتقاتلين في حين عمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في الوقت نفسه إلى إنشاء آلية التحقيق الدولية المستقلة المتعلقة بسوريا.

في الوقت نفسه، تزايد خطر العمل في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان داخل البلاد مما حمل العديد من النشطاء الحقوقيين على الفرار من سوريا وإنشاء/تعزيز منظمات لحقوق الإنسان خارج البلاد.

الأهداف

قامت الأورومتوسطية للحقوق في خلال السنوات الثلاث الماضية بعقد ورش عمل تدريبية للأعضاء والشركاء داخل سوريا وخارجها المنخرطين في أنشطة توثيق انتهاكات حقوق الإنسان من قبل جميع أطراف النزاع، بما في ذلك العنف ضد المرأة. كما أعدت مجموعة أدوات تدريبية ونظمت اجتماعات تنسيقية قيّمة وبعثات للدعوة مع منظمات سورية.

وقد عززت الشبكة مجموعة عمل من أجل سوريا باعتبارها من المواقع القليلة التي تترجم فيها الرؤى المشتركة للتعاون إلى خطط عمل ذات آثار على عمل واستدامة منظمات حقوق الإنسان السورية.

ودفع ذلك بالجماعات السورية إلى أن تصبح مصادر معلومات رئيسية للجنة التحقيق المعنية بسوريا والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ووحدات الادعاء الأوروبية والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان، وما إلى ذلك.

تود الأورومتوسطية للحقوق على مدى السنوات الثلاث المقبلة دعم جماعات حقوق الإنسان السوريّة في مجال تعزيز التشبيك وتنفيذ أنشطة دعوة حول دور حقوق الإنسان والمساءلة والعدالة الانتقالية في سوريا.

6.2 إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة

السياق

يشكّل الاحتلال الإسرائيلي المستمرّ والتقسيم الراسخ للأراضي الفلسطينية إلى جانب التمييز المتزايد ضد المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، السبب الجذري للانتهاكات اليومية لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي في المنطقة. ويتخطى أثرها إلى حد كبير البلدان المعنية مباشرة بالصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. كما أنّ حركة حماس والسلطة الفلسطينية في الأراضي المحتلة قد فاقما من الوضع المتدهور هذا من خلال تعديهما على الحريات الأساسية.

الأهداف

حققت الأورومتوسطية للحقوق على مر السنين سجلاً حافلاً في العمل على ضمان احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من قبل إسرائيل والسلطة الفلسطينية في الأراضي المحتلة، كما عززت أعمال الدعوة التي تقوم بها جماعات المجتمع المدني الحقوقية الإسرائيلية والفلسطينية والأوروبية لدى مؤسسات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء. فعلى هذا النحو، أصبحت مجموعة العمل المعنية بفلسطين وإسرائيل والفلسطينيين التابعة للشبكة جهة مرجعية أساسية لأنشطة الدعوة المتصلة بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في الاتحاد الأوروبي.

سوف تستمر الأورومتوسطية للحقوق على مدى السنوات الثلاث القادمة في دعم أنشطة مجموعة العمل المعنية بفلسطين وإسرائيل والفلسطينيين كمنتدى أساسي للدعوة في مجال حقوق الإنسان فيما يتصل بسياسات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بإسرائيل وفلسطين، معالجة المسائل الرئيسية المتعلقة بالمساءلة والاعتداءات على المدافعين عن حقوق الإنسان وسياسات التجزئة ووضع كلّ من المعتقلين الفلسطينيين والأقليّة الفلسطينية في إسرائيل.

7.2 تركيا

السياق

إن حقوق الإنسان في تركيا محمية بشكل رسمي بانضمام البلد إلى مجموعة من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان (التي لها الأسبقية وفقاً [للدستور](#) على القوانين الوطنية) والتزام تركيا [بالاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان](#) التي تجعلها خاضعة لولاية [المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان](#).

ولكن على الرغم من النتائج المرئية التي تم تحقيقها في عدد من المجالات خلال العقد الماضي، تعاني عملية حماية حقوق الإنسان في تركيا من ثغرات خطيرة. فمنذ التسعينيات، شهدت تركيا انتشاراً لانتهاكات حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع، فضلاً عن العنف السياسي والنزاع المسلح. ومنذ الانقلاب الفاشل في يونيو/ تموز 2016، تكثفت الهجمات بشكل واسع على المدافعين عن حقوق الإنسان. إذ طالت حملة التطهير المنقّدة في أوساط الموظفين العموميين والأساتذة الجامعيين، العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان. وتمّ زجّ الآلاف في السجن أو إبقائهم وراء القضبان بانتظار المحاكمة؛ وتعرّض آخرون للمضايقات القضائية أو فُرِضَ عليهم حظر سفر إلى الخارج. ولا يعاني المدافعون عن حقوق الإنسان وحدهم من هذه المجموعة الواسعة من الممارسات التعسّفية. إذ تترتّب عن الانتهاكات المستمرة لحرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي وكذلك لمعايير المحاكمة العادلة، آثار مدمّرة على الحيز المتاح للمجتمع المدني بوجه عام.

الأهداف

خلال السنوات الثلاث القادمة، ستقوم الشبكة بتعزيز أنشطتها على نحو ملحوظ في ضوء تدهور الوضع. ستركز جهودها الرئيسية على أنشطة رصد المحاكمات في القضايا المتصلة بالهجمات على المدافعين عن حقوق الإنسان وانتهاك حقوقهم في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي، وذلك بالتنسيق مع أعضائها ورابطة حقوق الإنسان التركية (IHD) ومجلس المواطنين. سوف تتناول كذلك في عملها مسألة استقلالية القضاء والتزامه بحقوق الإنسان

القسم 3: أساليب العمل والشؤون التنظيمية

لتنفيذ الإجراءات المبينة أعلاه، طوّرت الشبكة إطاراً منهجياً وتنظيماً نستعرض بنوده الرئيسية في القسم التالي. تستند أساليب العمل هذه إلى الخبرات السابقة والتقييم الخارجي للمنظمة.

1.3 أساليب العمل

1.1.3 تعزيز التشبيك وبناء القدرات من خلال مجموعات العمل ومجموعات التضامن

من نقاط القوة الرئيسية والقيمة المضافة للأورو-متوسطة للحقوق قدرتها على الجمع بين الناشطين في مجال حقوق الإنسان من المنطقة الأورو-متوسطة بأكملها – المغرب والمشرق وأوروبا – بشكل منتظم. فقد ثبت أن خلق المساحات والفضاءات التي يمكن للأشخاص الالتقاء فيها كشركاء على قدم المساواة لتبادل الخبرات والأفكار هو من الأساليب القوية والمرنة لتمكينهم من العمل والتفاعل في سياقات متنوعة، بما في ذلك في أزمنة التحولات السياسية السريعة. وعلى مر السنوات، حققت الأورومتوسطية للحقوق سجلاً حافلاً في الجمع بين الناشطين في مجال حقوق الإنسان من المنظمات الأعضاء والمنظمات الدعمة ضمن مجموعات عمل إقليمية ومواضيعية لتناول القضايا ذات الاهتمام المشترك، أي تلك المتصلة بكل من عمل المنظمات المشاركة على المستوى المحلي والعمليات المتصلة بالسياسات الإقليمية.

ستواصل الأورومتوسطية للحقوق استخدام هذه المنهجية على مدى السنوات الثلاث المقبلة. كما أنشأت الشبكة عدداً من مجموعات التضامن/العمل والمجموعات المواضيعية على المستوى القطري؛ وهي تضم مجموعة من الأعضاء والشركاء المحليين، يُضاف إليهم أعضاء وشركاء الشبكة خارج البلد المعني.

وستظل مجموعات التضامن/العمل هذه والمجموعات المواضيعية على الصعيد القطري تشكل مواقع أساسية لتنفيذ سياسات الشبكة ومبادراتها. وستسعى الأورومتوسطية للحقوق على مدى السنوات الثلاث المقبلة إلى تزويد هذه المجموعات بالموارد اللازمة لتمكينها من التشبيك وتلقي التدريبات ورصد حالات محددة لحقوق الإنسان من خلال البحث وإعداد التقارير وتنفيذ أنشطة الدعوة من خلال البعثات والأنشطة المشتركة، بما في ذلك إجراءات التضامن.

كما أنها ستزود هذه المجموعات بالدعم اللازم لإدماج منظورات المساواة بين الجنسين في عملها.

سوف تشكل مجموعات الأورومتوسطية للحقوق المختلفة موقعاً لبناء قدرات أعضائها وشركائها من خلال عمليات التعلم المتبادل والتدريبات المحددة الأهداف والوصول إلى الزملاء في المنطقة وما إلى ذلك.

2.1.3 الدعوة

سوف يستفاد من نتائج عمليتي التشبيك وبناء القدرات الخاصة بالأورومتوسطية للحقوق في عملها حول الدعوة.

تمتلك الأورو-متوسطية للحقوق سجلاً حافلاً في إدراج السياسات الموضوعية من قبل أعضائها ومجموعات عملها ومجموعاتها التضامنية في المنتديات الدولية والحكومية. كما أنها تتمتع بمستوى حضور جيد ومتين في بروكسل حيث يُنظر إليها كشريك أساسي وموثوق من قبل مؤسسات المجتمع الأوروبي.

كما عمدت الأورومتوسطية للحقوق إلى توسيع نطاق عملها في مجال الدعوة من خلال تنظيم عدد متزايد من البعثات إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن تعزيز الأنشطة في جنيف عندما يكون من شأن ذلك إضفاء قيمة جديدة على عمل الأعضاء. وفيما يتعلق بالأمم المتحدة، لا يزال طلبها لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في انتظار موافقة لجنة المنظمات غير الحكومية التابعة للأمم المتحدة.

ستواصل الأورو-متوسطية السعي إلى التأثير على سياسات الاتحاد الأوروبي التي تركز على حقوق الإنسان، مثل سياسة الجوار الأوروبية، كما ستكون حاضرة في المنتديات المهمة في بروكسل، مثل المنتدى المدني السنوي لجنوب البحر المتوسط (حيث تتولى الشبكة القيادة التنظيمية) والمنتدى السنوي لحقوق الإنسان. كما أنها ستسهل بشكل فعال وصول أعضائها إلى صكوك وآليات حقوق الإنسان الأوروبية من خلال التدريبات والبعثات والإحاطات وما إلى ذلك.

ولكن ترى الأورومتوسطية للحقوق أنّ مبادرات السياسة الخارجية المؤثرة ستنشأ على نحو متزايد عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على حساب الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية. لذلك، فستواصل الشبكة تكثيف مبادرات الدعوة على مستوى عاصمة الاتحاد الأوروبي. كما ستستمر في استخدام آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان حيث تكون لها قيمة مضافة.

في الختام، اكتسبت الأورومتوسطية للحقوق خبرة متزايدة في أنشطة الدعوة المنهجية على المستوى الوطني في جنوب المتوسط، وذلك بشكل أساسي من خلال عملها في تونس، حيث حققت الشبكة نتائج مهمة، مثلاً من خلال تنسيق الحوار الثلاثي بين المجتمع المدني والاتحاد الأوروبي والحكومة التونسية. كما ترغب الشبكة في الاستفادة من هذه التجارب في بلدان الجنوب الأخرى حيث قنوات الاتصال بين السلطات الحكومية والمجتمع المدني على قدر كاف من الانفتاح، خاصة في المغرب.

غير أن ديناميات الدعوة على المستوى الوطني، أي الشؤون الداخلية، تختلف عن ديناميات الدعوة التي تتناول الشؤون الخارجية على مستوى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء والأمم المتحدة، على سبيل المثال من حيث تسلسل المبادرات وطرق بناء التحالفات، وما إلى ذلك. فلتعزيز الدعوة على المستوى الوطني والروابط بين الاتحاد الأوروبي ومبادرات بلدان جنوب المتوسط، ستعتمد الأورومتوسطية للحقوق إلى تطوير رؤيتها للخيارات الاستراتيجية للدعوة الوطنية.

3.1.3 الإعلام والتواصل

يقوم عمل الأورومتوسطية للحقوق بصورة منهجية على عملية رصد حالة حقوق الإنسان في المنطقة والمنبثقة أساساً عن المعلومات المقدمة من الأعضاء. ففي الواقع، تتمثل إحدى نقاط القوة التي تتمتع بها الشبكة في قربها من الحقائق القائمة على أرض الواقع من خلال أعضائها. وتُصَبّ هذه المعلومات في عملها حول الدعوة والتواصل.

ليس المقصد من الأورومتوسطية للحقوق أن تكون منظمة "للأخبار العاجلة" (فذلك من اختصاص الهيئات الأعضاء)، وإنما أكثر كمنظمة مرجعية لوسائل الإعلام. بالإضافة إلى ذلك، تسعى الشبكة إلى التأثير على صناع القرار والمجتمع المدني بدلاً من الجمهور العريض فيما تستخدم أيضاً الأدوات التواصلية من أجل تسليط الضوء على وضع أعضائها لا سيما حينما يكونون في خطر. غير أن وسائل الإعلام - المطبوعة والتلفزيونية والإذاعية ومواقع التواصل الاجتماعي - هي من الطرق المهمة لإيصال الرسائل إلى صناع القرار ومنظمات المجتمع المدني.

سوف تستمر الأورومتوسطية للحقوق تحت اسمها الميسر للاستخدام الإعلامي (الذي حلّ مكان التسمية الأطول والتي كانت "الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان") ومن خلال تبنيتها هوية مميزة، في نشر رسائل إخبارية منتظمة وإصدار تنبيهات ونشرات وبيانات صحفية وإحاطات وتقارير، فضلاً عن قيامها بزيادة تعزيز عملية وصولها إلى الجماعات المستهدفة المحددة تحديداً جيداً.

سوف تدعم الشبكة عملية إدماج التواصل في التخطيط المبكر لبرنامجها وأنشطتها في مجال الدعوة جاعلة إياه جزءاً لا يتجزأ منه. كما سوف تعزز تطوير موقعها الإلكتروني واستخدامها لوسائل التواصل الاجتماعي من أجل زيادة العدد الهام للزائرين على صفحة استقبال الموقع وعلى صفحاتها على مواقع التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتويتر، بما في ذلك صفحاتها على فيسبوك المخصصة للأنشطة في تونس.

في موازاة أنشطة التواصل اليومية التي ستستمر الأورومتوسطية للحقوق في تنفيذها، إنّها سوف تتخذ خطوات إضافية من أجل استقطاب اهتمام وسائل الإعلام الرئيسية بعملها - وتدعم الاتجاه المتمثل في تزايد إجراء المقابلات مع ممثلي الأورومتوسطية للحقوق أو نقل أقوالهم في وسائل الإعلام. علاوة على ذلك، سوف تعزز الأورومتوسطية للحقوق من استخدام وسائل التواصل الاجتماعي إذ أثبتت هذه الأخيرة أنّها مصدر رئيسي للمعلومات في الجنوب، لا سيما بالنسبة للأجيال الشابة.

4.1.3 الشراكات والأعضاء

يشكل التعاون والتنسيق والشراكات مع المنظمات الأخرى جزءاً لا يتجزأ من نهج عمل الأورومتوسطية للحقوق وأخلاقياتها. على مدى السنوات الثلاث القادمة، ستواصل الشبكة التعاون بشكل منهجي مع الشركاء على جميع المستويات، مع السعي إلى إقامة تحالفات - والتواصل - مع منظمات غير حكومية دولية ومجموعات بيئية وإنمائية ومنتديات اجتماعية ومجموعات سياسية ودينية، حيثما كان ذلك مناسباً. بالإضافة إلى ذلك، فهي ستواصل إجراء مشاورات رسمية وغير رسمية مع أعضائها المنتسبين

ومنظمات حقوق الإنسان الدولية مثل منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب.

كما ستواصل تعاونها الوثيق مع المؤسسة الأورو-متوسطية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان التي أنشأتها الشبكة في العام 2004.

خلال كلّ جمعية عامة، يتم الترحيب بالأعضاء الجدد في حين يغادر أعضاء آخرون الشبكة لأسباب مختلفة. وقد تمكنت الأورومتوسطية للحقوق بهذه الطريقة من تجديد أعضائها على مرّ السنوات. في الوقت نفسه، فقد تم تجديد عضوية العديد من المنظمات منذ العام 2011. على هذا النحو، تحتفظ الشبكة بمكانتها كمنظمة ذات عضوية تضم أبرز الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في المنطقة.

ومن الأهمية بمكان بالنسبة لاستدامة الشبكة وتأثيرها أن تتمكن من ضمان تجديد العضويات والترحيب بانتساب أعضاء جدد والتواصل مع حركات اجتماعية جديدة، خاصة تلك التي نشأت بعد العام 2011، من أجل ضمان محافظة الأورومتوسطية للحقوق على مكانتها وأهميتها في المستقبل.

اعتمدت الجمعية العامة في العام 2015 تعديلات أدخلت على النظام الأساسي للأورومتوسطية للحقوق تطالب اللجنة التنفيذية بتقديم تقرير خاص عن العضوية يحفز النقاش حول العضوية في الشبكة.

ومن أجل ضمان المزيد من المرونة فيما يتعلق بتجدد الأعضاء، ستقترح اللجنة التنفيذية إنشاء لجنة مكلفة بالنظر في قرارات إقالة الأعضاء بناء على إحالات من اللجنة التنفيذية.

5.1.3 إدماج مفهوم النوع الاجتماعي

ينصّ النظام الأساسي والقوانين الفرعية للشبكة على التزام الأورومتوسطية للحقوق بتعزيز المساواة بين الجنسين ومبدأي التوازن وتكافؤ الفرص بين الجنسين في هياكل صنع القرار.

يشكّل إدماج مفهوم النوع الاجتماعي بالنسبة للأورومتوسطية للحقوق، مجال اهتمام رئيسيٍّ فضلاً عن كونه وسيلة وإجراء لتعزيز المساواة بين الجنسين وعدم التمييز. هو يسهّل اتباع نهج شاملة لعدّة قطاعات إزاء قضايا النوع الاجتماعي وييسر التقاطع ضمن الشبكة.

على هذا الأساس، سوف تواصل الأورومتوسطية للحقوق بواسطة عمليّة إدماج مفهوم النوع الاجتماعي، مساهمتها بنشاط في تعزيز المساواة بين الجنسين ضمن الشبكة على كافة المستويات التنظيمية وعلى مستوى برامجها ومجموعات عملها ومجموعات التضامن التابعة لها.

على مدى السنوات الثلاث المقبلة، ستواصل الأورومتوسطية للحقوق العمل على طول هذا المسار من خلال تشكيل لجنة فرعية تضم سائر جهات تنسيق النوع الاجتماعي على أن تجتمع سنوياً، وإنشاء قنوات إرشاد/توجيه بين الأشخاص ذوي الخبرة وجهات تنسيق النوع الاجتماعي بهدف تزويد هؤلاء بالدعم المستمر.

سوف تدعم الأورومتوسطية كذلك على مدى السنوات الثلاث المقبلة، المنظّمات الأعضاء في معالجتها لقضية المساواة بين الجنسين في المنطقة الأورو-متوسطية وتعزّز إدماج النوع الاجتماعي ضمن أنشطتها الخاصة.

6.3.1 الرصد والتقييم

إنّ الأمانة العامّة للأورومتوسطية للحقوق هي منخرطة حالياً في عمل منهجيّ من أجل وضع نظرية للتغيير ونظام إدارة قائم على النتائج تم تكييفه مع متطلبات الشبكة، يحدد أهداف النواتج ومؤشرات النتائج وسبل التحقق، فضلاً عن الربط بين عملية رصد وتقييم الإدارة الداخلية وأطر نتائج المانحين.

وستعمل الأورومتوسطية للحقوق على تعزيز العمل على نهج نظرية التغيير على مدى السنوات الثلاث المقبلة باستخدام أدوات التخطيط الاستراتيجي كجزء لا يتجزأ من عملها اليومي وبالتالي تحسين عملية رصد وتقييم النتائج التي تحققها. وفي هذا الصدد، إنّها تدرس بعناية توصيات التقييم الخارجي الذي أنجزته الوكالة السويدية للتنمية الدولية في العام 2017 والذي يشير إلى تطوّر أدوات التخطيط الاستراتيجي لدى الشبكة.

ستقوم الشبكة أيضاً بتطوير عملية رصد وتقييم مراعاتها لمفهوم النوع الاجتماعي، وذلك بإدراج واستخدام مؤشرات خاصّة بالنوع الاجتماعي في أدوات التقييم المذكورة أعلاه. وستتيح هذه المبادرات الفرصة لتحسين تقييم أفضل الممارسات والتحديات التي تعترض عملها، فضلاً عن تحسين عملية الإبلاغ عن النتائج للمانحين.

بشكل عام، سوف تراعي نتائج/إنجازات أنشطة الأورومتوسطية للحقوق العناصر التالية:

- مدى تمكين الأورومتوسطية للحقوق الأعضاء والشركاء من الاجتماع والتواصل ووضع الاستراتيجيات واتخاذ الإجراءات المشتركة، بما في ذلك الرصد والتوثيق والتضامن والدعوة بشأن معايير وانتهاكات حقوق الإنسان.
- مدى استفادة أعضاء الأورومتوسطية للحقوق من الأنشطة اليومية والانخراط في أنشطة الشبكة.
- مدى إسهام أنشطة بناء القدرات التي تقوم بها الأورو-متوسطية للحقوق في تيسير عمل الأعضاء والشركاء
- مدى مساهمة أعمال الرصد والتوثيق والاتصال التي تقوم بها الشبكة في حماية الأعضاء أو الشركاء المعرضين للخطر أو الهجمات.
- مدى وصول أنشطة الدعوة والتواصل التي تقوم بها الشبكة إلى المجتمع المدني وصناع القرار في المنطقة ومدى مراعاتهما لها.

2.3 الشؤون التنظيمية

1.2.3 اللجنة التنفيذية والأمانة العامة

الأورومتوسطية للحقوق هي منظمة مركبة، ثلاثية اللغات وتضم أعضاء ينتشرون في أكثر من 30 دولة؛ لجنة تنفيذية نصف أعضائها من الشمال ونصفهم من الجنوب، تغطي 12 بلداً؛ عدداً كبيراً من مجموعات العمل التي تجمع بين المئات من الناشطين بشكل منتظم للتباحث بشأن مواضيع إقليمية وقضايا وطنية؛ وأمانة عامة متعددة الجنسيات، تتمركز في أربعة بلدان.

وقد تمكّنت الشبكة من تحقيق توازن قوى بين الأعضاء والمشاركين في مجموعات العمل وهيئات الحوكمة والإدارة والموظفين وبين المستوى الإقليمي والقطري. وقد كان ذلك عاملاً أساسياً لنجاحها واستدامتها. وهي ستستمر على هذا المسار مع ضمان إجراء التعديلات اللازمة عند الحاجة للحفاظ على هذا التوازن.

ستظل الأورومتوسطية للحقوق حريصة على تزويد اللجنة التنفيذية بالموارد اللازمة للقيام بعملها بما في ذلك الاجتماع ثلاث مرات في السنة على النحو المنصوص عليه في النظام الأساسي.

يتم انتخاب اللجنة التنفيذية من قبل الأعضاء من أجل تنفيذ قرارات الجمعية العامة، بما في ذلك الإشراف على عمل الأمانة العامة، والاضطلاع بالإجراءات بين اجتماعات الجمعية العامة. وذلك يعني أن ولايتها تقضي باتخاذ مواقف علنية بشأن الأحداث والتطورات السياسية التي قد تقع خارج نطاق اختصاص بعض الأعضاء أو التي لا تحظى بالضرورة بتوافق آراء جميع الأعضاء.

لقد خضعت الأمانة العامة للشبكة في السنوات الماضية لإعادة هيكلة هامة. ويسر الأورومتوسطية للحقوق أن التقييم المستقل الذي أجرته شركة KPMG في العام 2017 قد أكد حسن سير عمل الأمانة العامة.

كما ستستمر عملية تكييف الأمانة العامة مع الظروف المتغيرة على مدى السنوات الثلاث المقبلة من أجل تمكينها من تنفيذ استراتيجية الشبكة وبرنامج عملها بطريقة فعالة وقليلة التكلفة. وذلك يعني إغلاق مكتب باريس في حين يتم تطوير مكتب تونس في السنوات الثلاث المقبلة ليصبح مكتباً دون إقليمي للبلدان المغاربية.

2.2.3 التمويل

نفذت الأورومتوسطية للحقوق خلال السنوات الثلاث الماضية عدداً من الأنشطة لجمع الأموال وفقاً لاستراتيجية تم اعتمادها من قبل اللجنة التنفيذية في العام 2013. وعلى هذا الأساس، نجحت الشبكة في تنويع مصادر التمويل وزيادة عدد المانحين الذين يقدمون الأموال الأساسية. بيد أن قيمة أصولها الصافية تبقى متدنية على نحو غير متناسب مقارنة بحجم المنظمة.

كما أن الأورومتوسطية للحقوق ستضع استراتيجية تمويل جديدة للسنوات الثلاث المقبلة من خلال التحوار مع المانحين المعنيين بشأن التوازن العام بين مختلف مستويات أنشطة الشبكة، بما في ذلك بين العمل الإقليمي والوطني وستستند الاستراتيجية إلى المعايير التالية:

- *ضمان استقلالية الأورومتوسطية للحقوق*: ستقبل الشبكة تلقي الأموال من جهات مانحة من القطاعين العام والخاص عندما تهدف هذه الأموال إلى دعم الأنشطة التي تقع ضمن اختصاص الشبكة وخططها الاستراتيجية وبرنامج عملها، و فقط بقدر ما يتم احترام حقها في التعبير بحرية عن آرائها وسياساتها وعدم تقويض هذا الحق جراء ظروف سياسية
- *الحد من اعتماد الأورومتوسطية للحقوق على جهات مانحة وحيدة*: تسعى الشبكة إلى التمتع بوضع مالي لا تقوم فيه جهة مانحة واحدة بتمويل أكثر من ثلث إجمالي الأنشطة
- *البحث عن سبل لتعزيز قيمة الأصول الصافية للأورومتوسطية للحقوق ووضع أموال احتياطية بموافقة المانحين*، يمكن استخدامها من بين جملة أمور في فترات التكييف التنظيمي.